الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المسيلة – جامعة محمد بوضياف
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

العنوان:

السياسة البريطانية في العراق

1945-1920

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في: شعبة التاريخ

تخصص: الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
- شهرزاد بن عربية
- فاطمة غزالي

إشراف الأستاذ:
- د. سعدية بن حامد

- أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

د. إسماعيل تاحي	جامعة المسيلة	رئيسا
د. سعدية بن حامد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. قويدر عاشور	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1440-1441 هـ/2019-2020م

اهـــــــــــــــــداء

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر وكان لي نبراسا يشيء فكري بالنصح والتوجيه في الكبر" أمي وأبي"

إلى نبع الحب والعطاء " أبي" رحمه الله

إلى من حملتني ومنحتني الثقة بالنفس وعلمتني الصبر والمسؤولية " أمي الغالية"

إلى سندي ورفيق دربي بعد ابي " أخي"

إلى من شملوني بالعطف وامدوني بالعون وحفزوني للتقدم " أخواتي"

إلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ونتاج بحثي المتواضع وإلى جميع أصدقائي وصديقاتي

إلى من امدني بيد العون ولم يبخل عني في شيء" سلام كريم عبد الحسين الشويلي"

وإلى كل طلبة الماستر دفعة 2015

شكـر وتقديـــــر

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والديَّ وان اعمل صالحاً تر ضاه وأدخلني في عبادك الصالحين"

صدق الله العظيم

أحمد الله يرضى واثني عليه بعمد الرضا لما تعلمت من قليل أو كثير وبعده اشكر والدي الكريمين وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل معلم وأستاذ ممن علمني حرفاً منذ بداية مشواري الدراسي وعلى رأسهم الأستاذ المشرف " بن حامد السعدية" وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

مقدمة

مقدمة:

تعرضت العراق إلى موجات متتالية من الحروب والغزوات الأجنبية وظل الشعب العراقي يعاني من آثار الاحتلال المرير ونهب خيراته وتدمير ثقافته وتخريب معالمه، حيث عاشت البلاد عهود طويلة من الاحتلال الأجنبي لا سيما الغزو العثماني، غذ احتل العثمانيون البلاد قرون طويلة ساد خلالها الفساد والظلم والسلب والفوضى، وحتى اعلان الحرب العالمية الأولى، ودخول القوات البريطانية للعراق وطرد العثمانيين، إلا ان الشعب العراقي كان يصبوا إلى التحرر الكامل وبناء دولة مستقلة وقد عارضوا الاحتلال وقاوموا بشتى الوسائل والمقاومات الشعبية والانتفاضات والتفاف الشعب حولها.

ما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى وضع العراق تحت الانتداب البريطاني بقرار من مؤتمر الحلفاء في سان ريمو 25 أفريل 1920 الذي قضى بوضع العراق تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت لانتداب الفرنسي، هذا القرار سبب ازمت للعراقيين الذين كانوا يأملون بالاستقلال، ولما خاب أملهم بادروا بالدفاع عن حقوقهم من خلال المطالب السلمية والانتفاضات المسلحة واتبعت بريطانيا سياسات مختلفة في العراق ومن هنا جاء عنوان مذكرتنا

" السيــاسة البريطانية في العراق 1920 م – 1945م"

أهداف الدراسة:

إن الهدف الذي نرمي اليه من خلال هذه الدراسة هو كشف بعض الجوانب التي جعلت من العراق محل أطماع الدول الغربية والتعرف على السياسة التي انتهجتها بريطانيا لتحقيق أهدافها وكيف كان رد فعل الشعب العراقي على كل هذا.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تعددت أسباب اختيار الموضوع، فمنها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

فأما الذاتية تمثلت فيما يلي:

- اختيارنا لهذا الموضوع نابع عن رغبتنا في الاطلاع وكشف بعض الغموض عن سيطرة بريطانيا على العراق والتعرف على اهم الحداث السياسية ومجرياتها.

أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في:

- ادراك السياسة البريطانية المطبقة لتحقيق أهدافها وكيف كان ذلك.

إشكالـــية الدراســـة:

وقد عالجنا هذا انطلاقا من الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي أهم الأحداث والتطورات الانتداب البريطاني للعراق والسياسية الاستعمارية المنتهجة خلال 1920–1945؟

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية:

- كيف كانت بدايات احتلال بريطانيا للعراق؟
- ما هي أهم الاحداث التي شهدتها العراق خلال فترة الانتداب البريطاني؟
- ما التحولات السياسية التي حصلت في العراق بعد الحرب العالمية الثانية؟
- كيف كان رد فعل العراقيين من الاحتلال البريطاني؟

المناهج المتبعة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على:

المنهج التاريخي: لإبراز أهم الاحداث السياسية الحاصلة في العراق خلال تلك الفترة حسب تسلسلها الزمني وتحليل المحطات الهامة.

المنهج الوصفي: اعتمدناه لوصف الوقائع السياسية والحداث التاريخية في تلك الفترة.

خطة الدراسة:

تم وضع خطة لموضوع الدراسة واشتملت على أربع فصول وفق للمادة العلمية وكانت البداية بالمقدمة وبعد تدخل للموضوع.

أما الفصل الأول كان بعنوان " التوجهات البريطانية لاحتلال العراق 1914 – 1920 تضمن ثلاث مباحث الأول بعنوان "أوضاع العراق قبل الاحتلال البريطاني" تناولنا خلاله

ظروف العراق قبل دخول الاحتلال وما تبعه من مخلفات بعدها وكيف كان الوضع، أما المبحث الثاني بعنوان" المصالح البريطانية في العراق: تناولنا خلاله البوادر الأولى والامتيازات التي تحصلت عليها بريطانيا في العراق لتحقيق أهدافها الاستعمارية وحكمها للعراق، أما المبحث الثالث معنون بـ " مؤتمر سان ريمو 1920 " وتناولنا فيه كيف فرضت بريطانيا قانون الانتداب على العراق وتحكمها في حرياته حيث سمح لها هذا المؤتمر باقسام العالم بموجب اتفاقية سايكسي بيكو منها تولد مؤتمر سان ريمة 1920 هجمت عليه فرنسا وبريطانيا بمشاركة ممثل الحركة الصهيونية.

أما الفصل الثاني عنوانه" الانتداب البريطاني في العراق 1920 – 1939" مبحثه يتضمن ثلاث عناوين" العشرون العراقية وتشكيل الحكومة المؤقتة وجاءت بعد فصل بريطانيا في حكم العراق مباشرة فبدأ تبحث عن وسائل جديدة لسيطرة لبقائها في العراق اتخذت التدابير اللازمة لتشكيل حكومة مؤقتة بوزراء عراقيين واشراف بريطاني، اما المبحث الثاني تضمن عنوان" تأسيس الجيش العراقي الذي تحدثا فيه فالعراقيين يريدون تطوير جيش عراقي بآليات عصرية حقيقي وطني بينما بريطانيا تخوفت من ذلك وعرقلته بشتى الطرق، اما المبحث الثالث عنوانه " النظام الملكي" وتناولنا فيه بعد تأكد بريطانيا عدم نجاح الحكم المباشر في العراق واقامت حكومة عراقية بإشراف الملك" فيصل فعون" بإشراف بريطاني دستوري نيابية مقيدة بالقانون.

المبحث الثاني: تحت عنوان المعاهدات البريطانية ومشكلة الموصل وتحته ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان المعاهدات البريطانية والتي كانت معاهدات شكلية تطلع العراقيين من خلالها للحصول على الاستقلال التام وانتخاب المجلس التأسيسي وانتخاب مجالس بلدية لكن لاقت الانتخابات معارضة ومقاطعة شعبية والذي ظهر فيها تدخل الحكومة واضحا وكانت شكلية أما المبحث الثاني عنوانه مشكلة الموصل وتناولنا فيه التي كانت لا تزال تحت الراية التركية تدخلت بريطانيا لاحتلالها لكن بعد فرض هدنة وجعلت من مشكلة الموصل تهديد للعراق وحصول بريطانيا على امتيازات النفط هناك. المبحث الثالث معنون تحت " سياسة

بريطانيا اتجاه العراق بعد الاستقلال" وتضمن منح العراق استقلال دخوله عصبة الأمم 1932م، وانتهاء التزامات التي كانت على بريطانيا بحكم الانتداب وتعهد بريطانيا بالدفاع على العراق مقابل تقديم التسهيلات وانشاء قواعد حربية وسمحت للعراق في الدخول في عصبة الأمم لأنهاء الانتداب والاحتراف به كدولة مستقلة أما عنوانه تنصيب الملك فيصل على العراق ووفاته والذي تضمن رغبة بريطانيا

بتنصيب فيصل على العراق وهذا لامتيازاته وحب الشعب العراقي له وكذلك رضوخه التام لبريطانيا توفي نتيجة سكتة قلبية ليجلس بعده الملك غازي الذي كان صغيرا وضعيف وكان حكمه مليء بالأحداث والفوضى والاضطرابات وانتهى به المطاف بوفاته في حادث سيارة أما المبحث الثالث عنوانه انقلاب بكري صدقي 1936 والذي تضمن انقلابه عن الوزارة تلك الفترة وقيام أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق بينما الفصل الثالث عنوانه ردود الفعل العراقية 1920م- 1931م المبحث الأول تضمن الموقف الشعبي وثورة العشرين التي كانت لها أسباب عدة، الثورات العربية كثورة حسين شريخ تشجع العراقيين لها وإعلان الحلفاء صيغة الانتداب على الدول العربية في سان ريمو وكثرة الضرائب وثقلها على السكان، كانت ثورة شعبية شاملة شارك فيها كل أطياف المجتمع، أما المبحث الثاني معنون بـ موقف الشعب من تنصيب الملك فيصل وتضمن كان الشعب مؤيد لتولي فيصل عرش العراق إلا التركمان كانت معارضة نوعا ما لوجود مترشح تركي، أما المبحث الثاني عنوانه رفض الحركة الوطنية لمعاهدة 1922 وتضمن حيث نظر لها العراقيين أنها بداية العلاقات مع بريطاني وتخلصوا من قيود الانتداب وخطوة نحو الاستقلال التام، بينما الفصل الرابع عنوانه أثر الحرب العالمية الثانية 1939م- 1945م اتجاه العراق وتحته ثلاث مباحث المبحث الأول عنوانه تولي الوصي ونشوب الحرب العالمية الثانية وتضمن بروز شخصيات من أمثال الوصي وانتهت هذه الفترة بعودة الاحتلال للعراق، المبحث الثاني عنوانه: حكومة رشيد عالي الكيلاني 1941م تضمن تشكيل حكومة الكيلاني كانت حكومته تخص الوحدة الوطنية وسعت لها لكن واجهت انقسامات وكانت الحرب التي قسمت هاته الحكومة بين مؤيد

ومعارض للحلفاء والمحور الأمر الذي لم يرضى بريطانيا. بينما المبحث الثالث عنوانه حكومة المدفعي 1945 لكن حكومته تعرضت للانتقادات عدة وحاول اسقاطها وبدأ تهديد المدفعي والضغط عليه حتى قدم استقالته

أما الخاتمة فهي عبارة عن أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة.

المصادر والمراجع المعتمدة:

أهم المصادر كانت كتاب عبد الرزاق الحسني" تاريخ العراق السياسي" بأجزائه الثلاثة أفادنا في التطرق لمعظم جوانب ثورة العشرين والمعاهدات العراقية البريطانية وابرز التمردات والحركات وكتابه " أحداث عاصرتها" استفدنا منه في فترة تولي الأمير عبد الاله.

أما أهم المراجع: محمود شاكر بعنوان" التاريخ الإسلامي المعاصر بلاد العراق 1924 – 1991م" افادنا في تشكيل الحكومة المؤقتة والمعاهدة 1922م إضافة إلى مجموعة من المذكرات والرسائل الجامعية التي تناولت التاريخ السياسي للعراق في تلك الفترة، عائشة زلاص بعنوان" السياسة البريطانية في العراق 1920 – 1958م" والتي تناولت الحالة السياسية للعراق في تلك الفترة.

الصعوبات:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات والتي تمثلت في:

- كثرة الأحداث السياسية المعاينة في العراق وجدنا صعوبة في التعمق وفرز الأفكار.
- تحديد الشخصيات والأسماء جعلنا نركز على المهمة منها للدراسة.

الفصل الأول

التوجهات البريطانية لاحتلال العراق 1914–1920

المبحث الأول: أوضاع العراق قبل الاحتلال البريطاني

عاشت العراق ظروفا مزرية وقاست تحت الاحتلال العثماني الذي كان بدوره يلفظ أنفاسه الأخيرة لما مسه من ضعف وانهيار خاصة في القرن 19، ومن هنا أصبحت العراق حلما أوربيا يتنافسون عليه نظرا لما تتمتع به من مزايا في جميع المجالات وقد كان لبريطانيا الحظ الأوفر فيها لتوثق استلاءها عليها من خلال مؤتمر سان ريمو الذي وثق احتلال بريطانيا للعراق رسميا.

وكانت الحقبة التي حكم فيها العثمانيون العراق من أسوأ الحقبات حيث كان العراق مقاطعة مهملة ومتخلفة تابعة للسيطرة العثمانية وقد دامت هذه السيطرة ما يقرب أربعة قرون[1] حيث كان العراق جزء من الإمبراطورية العثمانية.[2]

وفي أواخر القرن التاسع عشر (19) بلغت الدولة العثمانية حالة من الضعف التي بلغت حذا دفع البعض لتسميتها بالرجل المريض وقد أدى ضعف الدولة العثمانية إلى تكالب الدول الأوروبية لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية[3]، حيث أصبح العراق ميدانا واسعا لحروب دامية[4]، وذلك لمكانة العراق الاقتصادية البالغة وموقعه الاستراتيجي والمصالح التجارية ووجود المنابع النفطية الغزيرة[5] وتفاقمت المنافسة بين الدول الأوروبية على النفوذ[6] ومن أبرز

[1] باسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية التربيةن جامهعة الموصل (د، ت)، ص45.

[2] عمال ديب، موجز تاريخ العراق ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، تصوير احمد ياسين، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2013، ص 34.

[3] باسم محمد الحسيني وآخرون، مرجع نفسه، ص 21 – 24.

[4] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، ج1، دار الرافدين للطباعة والنشر التوزيع، العراق، 2008، ص41.

[5] باسم محمد حسن عدول آخرون، مرجع نفسه، ص 46.

[6] محمد شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر لبلاد العراق 1924 -1991، المكتب الإسلامي، بيروت، 1992، ص29.

هذه الدول هي بريطانيا وفرنسا وظهور محاولات روسية وأمريكية لتغلغل في هذه البلاد خاصة في المجالات التجارية وطرق المواصلات.[1]

وقد حصل البريطانيون على النفوذ التام في العراق وأهابهم الولاة العثمانيون وأصبحوا ذات سيطرة عالية وأداروا وكالات قنصليات الدول الأخرى في العراق ولهم ثلاث قنصليات واحدة في البصرة وأخرى في بغداد وثالثة في الموصل[2].

يعود اهتمام بريطانيا بالعراق إلى مرحلة زمنية سابقة تمتد إلى ثلاث قرون مضت حيث أصبح هذا الجزء المهم من الوطن العربي يحتل حيزا كبيرا من تفكير الاستراتيجي البريطاني[3] لأهمية موقعه الجغرافي واهميته الاستراتيجية[4]، حيث توضحت جغرافيته من جراء ارتباطه بالاقتصاد العالمي التغلغل الأوروبي في مناطق الإمبراطورية العثمانية.[5]

كما انه يمثل احدى الطرق الرئيسية التي تسعى إنجلترا للسيطرة عليها لتجعل منه موقع حربي تستعين به على تعبئة الجيوش من الهند.

كان للإنجليز اهداف كثيرة والعديد من المصالح التجارية والسياسية في هذه المنطقة ومن هنا اصبح العراق قبلة انظارهم لتأمين مصالحهم[6].

كما عرف العراق موقع استراتيجي مهم على الخليج العربي الذي هو جزء عن طريق الهند البري الحيوي للمواصلات الإمبراطورية البريطانية وإمكانية الزراعة الواسعة[7]، وما

---

[1] محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق 1914 – 1968، دراسة الجانب السياسي، (د، ن)، (د، ن)، ص 07.

[2] محمد خضر البياني، عبد الكريم حسين عبيد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقت القرن الوسط 1917 – 19920، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد6، جامعة بابل، العراق، 2012، ص 421.

[3] محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958، ط1، دار الشروق الثقافية العامة، العراق، 2000، ص 13.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص199.

[5] كمال ديب، مرجع سابق، ص 32.

[6] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، مرجع سابق، ص 70.

[7] محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 13.

لموقعه السوقي من أهمية المواصلات الدولية ووفرة ميزاته وتنوعها وكونه مجالا حيويا لإسكان الهنود[1]، وقد بقي اهتمام بريطانيا بالعراق يتزايد خاصة بعد وقوع الهند ضمن السيطرة البريطانية إذ أصبح الطريق المهم الذي يربطها بالهند[2].

وفي اليوم نفسه أصدر برسي توتش الذي كان برافق الحملة بوصفه لائيسا للحكام السياسيين بيانا جاء فيه:" ليكن في معلوم الجميع أن الحكومة البريطانية لا تخاصم العرب المقيمين على ضفتي الشط وقد طمأن السكان المحليين وأظهروا النوايا البريطانية اتجاههم[3]، وحاول استمالة العرب المقيمين على الشط وطمأنتهم على أموالهم وانفسهم إن هم أيدوا بريطانيا.

وقد تقدم البريطانيون إلى ان دخلت البصرة في 6 تموز 1914 واحتلتها في 22 تشرين الثاني 1914 وهي ميناء العراق الوحيد ثم واصلوا الزحف واحتلوا القرنة والعمارة 3 حزيران 1915 والشعبية نيسان 1915 فضمدوا مصالحهم النفطية بعد ان طردوا الاتراك[4]لان القرنة كانت تمثل نقطة التقاء مياه نهري دجلة والفرات لمنع الاتراك من السيطرة على أي نقطة من شط العرب ونهر الكارون بهدف تامين ولاية البصرة من أي هجوم تركي ألماني[5] واحتلوا الناصرية في 25 تموز 1915، واستطاعت هذه القوات الحاق الهزيمة بالجيش التركي واحتلال البصرة.

[1] علي محمد كريم المشهداني، نظام حيازة الأراضي في العراق وانعكاساتها السياسية والاجتماعية 1914 – 1965، رؤى وتحليلات اقتصادية معاصرة، مجلة ديال، العدد 56، العراق، ص 08.

[2] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص14.

[3] محمد حمدي جعفري، مرجع سابق، ص16.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص201.

[5] محمود رزوق أحمد: الحركة الكردية في العراق دور البرزانيين في طريق لحكم الذاتي 1918 – 1968، تصوير احمد ياسين، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 53- 54.

22 تشرين الثاني 1914[1] وتوجه الجيش البريطاني إلى بغداد حتى وصل الكويت وانتهت باحتلال بغداد 11 آذار 1917 بقيادة الجنرال مود[2]، وتابعوا تقدمهم نحو الشمال لكن العثمانيين تصدو لهم واستمرت الحرب بين الطرفين بين مد وجزر، حيث أعلنت هدنة مودروس 31 تشرين الأول 1918 حيث توقف القتل[3]، وهكذا استطاع البريطانيون السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية[4].

كانت خطة بريطانيا في العراق لاكتفاء باحتلال ولاية البصرة فقط ولكن نجاح قواتها في احتلال البصرة جعلها تغير خطتها والتقدم لاحتلال بغداد وابعاد العثمانيين وتقوية مركز بريطانيا في الهند[5].

هدفت السياسة البريطانية في العراق بعد احتلاله تهيئة العراق إداريا واقتصاديا كي يصبح جزء من الإدارة البريطانية في الهند وذلك بإدخال النظم والقوانين والمبادئ الإدارية الهندية من مختلف نواحي الحياة داخل العراق[6]، وكان الهدف هو السيطرة على رأس الخليج العربي وبناء خط دفاعي يمتد من الشرق إلى بلاد فارس حيث حقول النفط في عبدان.[7]

[1] بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني الأمريكي 1939 – 1958، دراسة تاريخية سياسية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص40.

[2] وكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، دار المعلمين، بغداد، ص 12.

[3] محمود شاكرن مرجع سابق، ص 31.

[4] عادل محمد حسن العليان، الصراع البريطاني الفرنسي على الموصل وموقف الولايات المتحدة منه، مجلة كلية المؤمنون الجامعية، العدد23 ، العراق، ص 17.

[5] محمد خضر البياني، عبد الكريم حسين عبيد، مرجع سابق، ص 422.

[6] أحمد محمود علو مهدي مرائي، أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني في 19146 1920، مجلة كلية التربية، المجلد16، العدد9، جامعة تكريب، 2009، ص 349.

[7] جي كليرت براون، قوات اليفي العراقية 1915 – 1932، تر: مؤيد إبراهيم الوندي، مطبعة سقان، السلمانية، ص 13.

كل هذه العوامل جعلت بريطانيا تسعى لاحتلال العراق في أقرب فرصة ممكنة والسيطرة عليها[1]، وقد بدأ تسرب النفوذ الإنجليزي إلى العراق عن طريق دخول التجار والرحالة الانجليز إلى ربوعه ثم عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية.[2]

بعد اعلان الحرب العالمية الأولى وانحياز الدولة العثمانية للحلفاء قامت القوات البريطانية بالتحرك من الهند إلى الخليج العربي بقيادة أمير اللواء ديلامين ولذلك سميت هذه الجملة بالحملة (D) نسبة إلى أمير اللواء[3]، هي الفرقة التي صدرت لها الأوامر للمباشرة باحتلال مناطق رأس الخليج العربي التابعة لولاية البصرة وبغداد والموصل بوصفها ولايات عثمانية تشكل منها العراق الحديث لاحقا[4]، وفي أكتوبر 1914 وصلت الحملة D إلى ميناء شط العرب وهو ملتقى النهري دجلة والفرات ومن 2 نوفمبر 1914 أعلنت روسيا الحرب على تركيا وتلتها فرنسا وانجلترا فأعلنتها في 5 نوفمبر 1914[5]، وفي6 تشرين الثاني نزلت في الفاو ثم تقدمت إلى البصرة فاحتلتها.[6]

لأن بغداد كانت في نظر الحكومة البريطانية يسهل أمر التعاون مع العراقيين في دحر الأتراك.[7]

فقد كانت اتفاقية سايكس بيكو السرية المبرمة بين فرنسا وانجلترا 1916 التي نصت على توزيع مناطق النفوذ بين إنجلترا وفرنسا حيث تقاسموا فيما بينهم لبلاد الشام والعراق وذلك في 15 – 17 آيار 1916[8]، حيث تابع الجيش البريطاني زحفه على الجهات الأخرى

[1] جاسم محمد حسن العدول آخرون، مرجع سابق، ص 46.

[2] إسماعيل أحمد ياغي: مرجع سابق، ص199.

[3] انياس حمزة الجيلاوي، الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتين الاحتلال والانتداب 1914– 1932، مجلة كلية التربية الأساسية العدد7، منشورات جامعة بابل، العراق، 2012، ص196.

[4] جي كلبرت براون، مرجع سابق، ص12.

[5] عبد الرزاق الحسين، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، مصدر سابق، ص 64.

[6] محمد حميدي الجعفري، مرجع سابق، ص 16.

[7] زكي صالح، مرجع سابق، ص 12.

[8] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 39.

بقيادة الجنرال مارشال فاحتل سامراء ثم الرمادي ثم كركوك في 1918 وقرى أخرى، وقد أصبحت الموصل ضمن النفوذ الفرنسي في معاهدة سايكس بيكو السرية[1]، وتم الاتفاق على أن تكون ولاية البصرة تحت حكم بريطاني مباشر وولاية بغداد تحت حكم بريطاني غير مباشر وولاية الموصل تحت حكم فرنسي غير مباشر[2]، قد اعطى الانجليز لولاية الموصل إدارة خاصة على اعتبارها واقعة ضمن النفوذ الفرنسي واستغلال بريطانيا لتقل وجودها العسكري في لفرق ضمنت لفرنسا امتيازا نفطيا بهذه الولاية مقابل تخليها عنها سياسيا كما أتاح لبريطانيا الفرصة لدمج إدارة الولاية بقية المناطق الأخرى في العراق[3]، وهكذا أصبح العراق كله تابعا لبريطانيا[4].

وعندما اشرقت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء 11 تشرين الثاني 1918 كانت العراق قد وضعت ضمن مناطق النفوذ الإنجليزي ضمن الاتفاقيات التي تمت بين إنجلترا وفرنسا[5].

وأنشأت إدارة بريطانية خاصة بها تجعل منه مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني[6]، وبعد الاحتلال البريطاني لكامل التراث العراقي 1918 أقامت السلطات البريطانية المحتلة نظام حكم انتدابي لم يغير من طبقة السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية البريطانية فيه على الاطلاق[7].

وخلال هذه المداولات التي جرت بين هذه الدول في مؤتمر الصلح في باريس تقرر في سان ريمو 25 أفريل 1920 انتداب بريطاني على العراق بما في ذلك الموصل.[8]

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 208.

[2] محمود صالح منسي، الضرق العربي المعاصر، القيم الأول، الهلال الخصيب (د ث) (د ن)، 1990، ص 16.

[3] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، مرجع سابق، ص48.

[4] إسماعيل احمد ياغي، مرجع سابق، ص 203.

[5] محمود شاكر، مرجع نفسه، ص 32.

[6] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 16.

[7] أحمد محمد علو السمرائي، مرجع سابق، ص 349.

[8] أرلوندوليسن، الثورة العراقية، تر: جعفر الخياط، ط1، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، 1971، ص50.

المبحث الثاني: بداية المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق

تأثر العراق سياسة الاستعمار البريطاني للهند، حيث احتلت بريطانيا العراق اثناء الحرب العالمية الأولى ثم نفذت مقررات سايكس بيكو بما يضمن نجاح سياستها على أساس الأسواق الخارجية والمواد الخام فيه.

وبدأت مصالح بريطانيا الاقتصادية في منظمة الخليج العربي مع تأسيس شركة الهند الشرقية في القرن السابع عشر الميلادي المر الذي جعلها تبني العلاقات المتينة مع القوى المتعددة في منطقة الخليج لتأمين سلامة الطرق التجارية هناك أولا بناء مراكز تجارية لها ثانيا حاولت الشركة المتاجرة مع مدينة البصرة لتجنب المنافسة التجارية الهولندية حيث توصلت بريطانيا إلى عقد معاهدة مع السلطات المد الثالث (1703 – 1730م) سمح بموجبها على ممارسة التجارة البريطانية المارة عبر البصرة والارجاء الواقعة تحت السيطرة العثمانية كافة وحددت نسبة الرسوم الجمركية ب 3% على الواردات البريطانية[1]، وكان لهذه الشركة مقر دائم في البصرة منذ عام 1723م يشرف عليها مقدم تابع لوكيل الشركة في بندر عباس واستطاعت حكومة بريطانيا في موبي ان تنشأ لها قنصلية في البصرة عام 1764م وتلقي البريطانيون المساعدة من الولاة المماليك[2]، كما أمر الوالي سليمان باشا أبو ليلة (1736 – 1761) عمالة على وجوب احترام مقيم الشركة والاهتمام بحماية التجارة في البصرة فضلا عن تقديمه الهدايا للمقدم البريطاني[3]، لتأمله في تحسين العلاقات التجارية والسياسية معه، لما تشكل من مردود مالي جيد في العراق وفي المقابل يحصل على المساعدات العسكرية أحيانا، تؤمن له قوة في البناء حكمة ومقاومة المنادين له.

[1] السلطان العثماني الثالث والعشرون كان شاغر وأدبيا خاصة حروب روسيا القصرية وبلاد فارس مستقل تدهور أوضاعهما الداخلية للمزيدا أنظر: شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية، دارين كثر، دمشق، 2001، ص ص 241 – 245.

[2] عبد المير محمد أمين وهاشم قاطع وآخرون، المصالح البريطانية في الخليج مطبعة الارشاد، بغداد، 1988، ص 39 – 40.

[3] جلب العثمانيون افرادها من الخارج ورتبهم عسكريا ثم استطاع المماليك أن يكون قوى محلية في المناطق التابعة للدولة العثمانية منها العراق أنظر: علاء موسى وعماد عبد السلام، عهد المماليك والأسر الحاكمة، العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص 606.

تحاشت بريطانيا الالتزامات السياسية في بطاية تغلفها التجاري في العراق وعدتها مضامين سهلة واساسية للتجارة، فضلا عن منع الدول الاستعمارية المنافسة لها من استغلال ذلك في التقرب نحو الدولة العثمانية بهذا الشأن، وبذلك سهل على فارس[1]، وغدت أكثر البريطانية تحتكر نقل السلع التجارية من الهند إلى ميناء البصرة وشهدت المدة (1773م-1779م) كسادا في تجارة شركة الهند الشرقية في العراق لانتشار الوباء في البحر: عام 1773م.

[1] علاء موسى وعماد عبد السلا، المصدر نفسه، عهد المماليك والأسر الحاكمة، العراق في التاريخ، المصدر السابق، ص 42.

المبحث الثالث: مؤتمر سان ريمو وصك الانتداب على العراق 1920

عبر التحول من اقسام العثمانية في مناطق النفوذ وبموجب الاتفاقيات العثمانية السرية مع كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا في العامين 1913 – 1914 إلى اقسامها السياسي المباشر في اتفاقيات سايكس بيكو السرية بدورها بين كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا عن هذا التحول الأوروبي في حل المسألة السرية وجاءت تعديلاتها في مؤتمر سان ريموا فريل 1920 فيما يمكن تسمية باتفاقات سايكس بيكو المعدلة نتيجة للصراعات الفرنسية البريطانية لتكريس لتكريس اقسام المشرق العربي ونتائج هذا المؤتمر اطلق البريطانيون يد القوات الفرنسية في القضاء على حكومة المملكة السعودية العربية بعد معركة مسيلون 1920 ومن ثم الاحتلال العسكري المباشر لسوريا 1920 وجاءت احكام معاهدة سفير 1920 لترسم وحدات التنظيم الجيو سياسي الجديد للأراضي العثمانية إلى ان حطمت الحركة الكمالية بنودها الاناضولية وارغمت الحلفاء على توقع معاهدة لوزان التي كرمت نظام الدول في الأراضي العثمانية السابقة.

مثلت اتفاقيات سايكس بيكو 1916 تغيير مباشر عن تحول حل المسألة الشرقية على أساس اقسام آسيا العثمانية في مناطق نفوذها الى اقسامها السياسي المباشر بعد نهاية الحرب[1].

وكان مؤتمر سان ريمو قد توصل في افريل 1920 الى تسوية القضايا العامة الناتجة من انهيار الدولة العثمانية وكان قد وقع قبله بقليل اتفاقية تقاسم المصالح النفطية التي عرفت باتفاقية لونغ بيرانجيه التي حددت بدقة مصالح كل من فرنسا وبريطانيا في نفط روسيا ورومانيا ولا سيما في نفط العراق وحصلت فيها فرنسا على حصة تبلغ نسبة 25%

[1] رياض الصمد: تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، (د، ت)، (د، ط)، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، ص76، قارن: أدمون رباط: تكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ترجمة: حسن قيسي، مراجعة: جورج كلتوزة، ج1، (د،ط)، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 2002، ص 341 – 344.

من نفط الموصل ليتم تعديل اتفاقيات سايكس بيكو وكان ما شمله هذا التعديل بسبب النفط هو اعتراف فرنسا لبريطانيا بالموصل في اتفاق لديد جورج كليمنصوا وتوقيع اتفاق فرنسا وبريطانيا يستبدل القوات البريطانية في وسورية بقوات فرنسية مهد لتفويض فرنسا للحكومة العربية بدمشق واحتلالها المباشر للمنطقة المخصصة للدول العربية في اتفاقيات سايكس بيكو السابقة وهو ما شكل منطقتين انتدابتين فرنسية على سوريا وبريطانية على العراق وفلسطين، وضعت أساس تحول الحدود بينها إلى خطوط سياسية بين الانتداب البريطاني على العراق والانتداب الفرنسي على سوريا[1]، وهذا المر أثار استياء الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم مراعاة مصالحها بأن تكون لها حصة في النفط وفي النهاية جاءت اتفاقية سان ريمو مغطية كل قضايا انحلال الدولة العثمانية فأبقت على السلطان العثماني خليفة في القسطنطينية تهدئة لمشاعر مسلمي الهند وكرست احتلال الحلفاء لتركيا الأوروبية ومنطقة المضايق وقررت انشاء دولة رسمية على البحر الأسود تخلت بموجبها تركيا على سوريا وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية وجزر بحرايجة.[2]

عموما فإن سان ريمو لم تكن الأصل للانتداب يأخذ صدفة على شكل اتفاقية والتي قيدت السلطة العراقية وثبتت الانتداب البريطاني.

احتلت بريطانيا العراق اثناء الحرب العالمية الأولى ثم نقذت مقررات سايكس بيكو في مؤتمر سان ريمو بما يضمن نجاح سياستها وإخضاع منطقة الشرق الأوسط للانتداب البريطاني والفرنسي وتوجيهه حسب مصالحها لتحقيق أهدافها.

[1] قليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية،6-192، 1945، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1997، ص62.

[2] رباط، ج1، ص 478.

الفصل الثاني

الانتداب البريطاني العراقي 1920-1939

كان لثورة العشرين الأمر البالغ في تغيير طريقة الاحتلال من خلال انشاء حكومة مؤقتة بنظام ملكي موالي للحكم البريطاني وتأسيس جيش تحت وصايته وسيطرته بمعاهدات تضمن انتخاب مجلس تأسيسي أدى إلى استقلال شكلي للعراق لتظهر كتلة مدنية عشرية تكللت بانقلاب عشري كان الأول من نوعه في العراق

المبحث الأول: ثورة العشرين العراقية 1920

1. ثورة العشرين

لاشك في أن أي عمل سياسي كبير تقف خلفه أسباب مهمة تحرك مختلف الأطراف المشتركة فيه، ويمكن القول بيقين أن ثورة 1920 من أكبر الثورات في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، كما تميز به من مشاركة شعبية واسعة من مختلف مناطقه ضمت مختلف قطاعات الشعب، أما أسباب تلك الثورة فهي كثيرة وان اختلفت حولها الرؤى والأفكار السياسية ومن هاته الأسباب ما يلي:[1]

تأثير الدعايات والثورات العربية والأجنبية فقد كان للدعاية البلشفية بعد عام 1917 أثر مهم في تفكير الشباب المثقف في المدن لمحاربة الاستعمار كما أن للثورات العربية كالثورة التي أعلنها الشريف الحسين في الحجاز وسوريا 1916 م والثورة المصرية 1919م فضلا عن الحركة الكمالية في تركيا بعد سنة 1918 م [2]

إعلان الحلفاء صيغة الامتداد على الدول العربية في سان ريمو في ايطاليا 1920 م والتي قضت أن يكون في العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسوريا تحت الانتداب الفرنسي[3]، ونشر البريطانيون تلك المقررات في العراق فيما بين (ماي) من السنة ذاتها[4].

- ✓ تزويد إدارة الشعب العراقي في الاستفتاء 1918م – 1919م[5].
- ✓ كثرت الضرائب وثقلها على العراقيين والتدقيق في جمعها[6].

---

[1] علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، مطبعة المعارف، بغداد، 1977، ص 116، ان كان على آل بارزكان أحمد المشاركين في الثورة ورأى أن السبب في انطلاق الثورة كان في بغداد ينظر: علي آل بارزكان: الوقائع الحقيقية في الثورة العشرين، ط2، شركة مطبعة الأديب البغدادية،ن 1991م، ص 145 – 146.

[2] على الوردي، مصدر نفسه، ص 45 – 62.

[3] عبد الرزاق الحسيني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، دار الرافدين للطباعة ن العراق، 2008، ص 43.

[4] المس غير تردبيل، فصول من تاريخ العراق القريب، تر: جعفر خياط، كاليفورنيا، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، (د، ت)، ص 424.

[5] فريق مزهر فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية 1920م، ط2، بيروت، ص 69 – 78.

[6] عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة الارشاد، بغداد، ط1، 1963م، ص 244 – 245.

وكان السبب المباشر أو القشة التي قصفت ظهر البعير كما يقال قد تمثل في إلقاء القبض على شيخ عشيرة الظواهر شعلان أبو الجون* من قبل السلطات البريطانية مما دفع أفراد عشيرته بالهجوم على المكان الذي وضع فيه الشيخ شعلان بالقوة المسلحة وقتلت عددا من الجنود البريطانيين وعد ذلك الحدث مشجعا للانتشار شرارة الثورة إلى بقية مناطق لفرات الأوسط ومنها إلى بقية المناطق الأخرى من العراق[1].

وهكذا اندلعت الثورة وامتدت إلى النجف وكربلاء والديوانية و الدمارة ودياب وقامت الاضطرابات في البصرة والموصل وار بيد وأصبحت بغداد مهددة فأضطر الانجليز الى جلب إمدادات كبيرة من الهند لتعزيز قوتهم في العراق بحيث تستطيع إخماد الثورة كما أن أسلحة الثورة قد قلت وتمكنت بريطانيا بعد ان حشدت قواتها الضخمة وبعد أن استعانت بطائراتها واستمر الثورة حوالي 6 أشهر[2].

ومما يجدر الذكر أن الثورة كشفت عن أمور عدة مهمة منها وحدة الثورة والتضامن بين العراقيين على اختلاف فئاتهم والنضج السياسي غير أن نقطة الضعف التي كشفت عنها الثورة هي عدم استطاعة العراقيين في جميع أنحاء العراق القيام بالثورة في أن واحد بل وعدم مشاركة بعض أنحاء العراق وبعض عشائره في القيام بواجبها في هذه الثورة الوطنية وعدم وجود قيادة عامة وعدم وجود دولة تساند الثورة[3].

* شعلان أبو الجود: رئيس عشيرة الظوالم من بن حجيم سكن في أرض العوجة بين بيضاء وسمارة وبناحية الرميشة، وكان من زعماء الثورة العراقية 1920، وقد انتخب نائب عن الديوانية في المجلس التأسيسي سنة 1924م، وتوفي في 28 كانون الثاني 1930م، ينظر، مير بصري العلام الوطنية والقومية العربية، دار الحكمة، لندن، 1999، ص 298.

[1] عبد الرزاق الحسيني، الثورة العراقية الكبرى، مؤسسة المحبين، ط1، 2000، ص 182 – 183.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 206.

[3] حنا بطاطو، العراق والحزب الشيوعي، ترجمة: عفيف الرزاز، ج2، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992، ص 40 – 41، عبد الله الفياض، مصدر سابق، ص 250–281.

2. تشكيل الحكومة المؤقتة:

كان لثورة العشرين أثر كبير في تغيير أسلوب المحتلين وقد شعر الانجليز بعجزهم عن حكم العراق عن طريق الوصاية المباشرة وأسلوب الإدارة العسكرية الصارمة [1] ومن ثم بات واضحا لبريطانيا أن سياسة الحكم المباشر لم تجد نفعا بعد تعرضها لخسائر مادية وبشرية جسيمة وان استمرارها سيكلفها نفقات باهظة الثمن ترهق ميزانيتها [2] وعلى الرغم من أن الثورة لم تحقق استقلال العراق أو إعطاء سلطة حقيقية إلى العراقيين لكنها ساهمت بإضعاف الثقة في سياسة الحكومة البريطانية وضمنت مشاركة العراقيين في حكومتهم وقد جسدت الثورة التعبير الأمثل للرغبة المحلية في تأسيس حكومة وطنية[3] سارع السير بيرسي كوكس على أثرها إخماد ثورة العشرين إلى تشكيل حكومة مؤقتة ذات طبيعة انتقالية[4] برلمانية دستورية تعمل في إطار صك الامتداد البريطاني على البلاد[5] تضم وزراء عراقيين بإشراف بريطانيا لإعفاء الإدارة العسكرية لبريطانية على العراق[6] وكانت أولى اهتمامات الوزارة تهدئة البلاد[7].

اعلان العفو العام، وسن قانون الانتخاب، وارجاع الضباط العرب إلى العراق وتشكيل جيش عراقي وتنظيم الإدارة في عموم البلاد[8].

---

[1] عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي: السياسة البريطانية اتجاه عشائر العراق 1914 – 1945، جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه، فلسفة في التاريخ الحديث، اشراف غانم محمود الحفو، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002.

[2] مهند كاظم رشيد، المؤسسة العسكرية في العراق 1921 – 1941، دراسة تاريخية، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ص 144.

[3] علاء عزيز شريف، موقف الحوزة العلمية من النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1921 – 1924، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، المشرف ستار نوري العبودي، جامعة بابل، كلية التربية، 2007، ص 55 – 56.

[4] رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطويره السياسي من 1921 – 1941، بغداد، ص 25.

[5] عبد العزيز نوارو رأفت الغنيمي الشيخ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتب، 1996 – 1997، ص 101.

[6] مهند فاضل كاظم ورشيد حيدر الموسوي، مرجع نفسه، ص 144.

[7] فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية وفي الرأي العام، ط3، بغداد، 1977، ص 18.

[8] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 30.

قرر بيرسي كوكس تشكيل حكومة عراقية من الرجال الذين يمكنهم التعاون مع السلطات الاستعمارية، جمع في 21 تشرين الأول 1920 مجلسه الاستشاري المؤلف من ناظر العدلية وناظر المالية ومساعده وناظر الاشغال وفليبي (ناظر الداخلية) وأمينة سره (غيرترودیل)، وأبدى للمجلس رأيه في تشكيل حكومة تكون صلة الوصل بينه وبين الشعب في العراق، وأبدى لهم أنه قرر تكليف عبد الرحمان الكيلاني نقيب أشراف بغداد تشكيل هذه الحكومة لما له من منزلة اجتماعية لدى الناس ومركز ديني[1].

سأل كوكس نقيب أشراف بغداد عبد الرحمان الكيلاني أن يقبل رئاسة مجلس وزراء الحكومة المؤقتة وبعد تردد وافق النقيب[2]، وبذلك سارع برسي كوكس إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في 25 تشرين الأول 1920 برئاسة عبد الرحمان النقيب[3]، وقد احتوت الحكومة على هيئة وزارية مؤلفة من رئيس وزراء ووزارة الداخلية والمالية والعدلية والأوقاف والصحة والدفاع والأشغال العمومية والتجارة ووزراء آخرين لهم وزارات خاصة[4].

وقد شرعت الحكومة المؤقتة في أوائل 1920 بوضع مقترحات التأسيسات الإدارية للمناطق على غرار التنظيمات التي كانت سائدة في العهد العثماني فأصبح العراق يظم عشرة ألوية يظم كل لواء خمسة وثلاثين قضاء، وكل قضاء ترتبط بع خمسة وثمانون ناحية، ووضع موظف عراقي على رأس كل وحدة إدارية والى جانبه مستشار بريطاني، وأنشئت مديريات يرأس كل مديرية منها مدير عام عراقي وإلى جانبه مفتش بريطاني[5].

واصل المجلس عقد اجتماعاته مع الاعتراف بالسلطة للمندوب السامي البريطاني وتجريد المجلس من صلاحياته الأساسية واحتفظ كوكس بحق النقض لأي قرار يتخذه مجلس

[1] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 44 – 45.

[2] فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية، التركية في الرأي العام، مرجع سابق، ص 13.

[3] محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015، ص130.

[4] بشار جاسم العكيدي، مرجع سابق، ص 48.

[5] محمد حمدي الجعفري، مرجع نفسه، ص 31 –32.

الوزراء وكان هدنة من تشكيل حكومة عراقية لتهدئة الأوضاع المضطربة في البلاد لكي تأخذ على عاتقها ارجاع الضباط الى العراق لتشكيل جيش عراقي وتنظيم الإدارة العامة[1]، لقد اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مزدوجة كان ظاهرها المعلن منها هو عدم احتواء العراق المستعمرة أو محمية بل تأسيس حكومة عربية مستقلة.

3. تأسيس الجيش العراقي:

بعد ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني في العراق شكلت أو لحكومة عراقية التي بادرت ببناء نواة الجيش العراقي[2]، حيث أسهمت القوات المسلحة وخاصة الجيش بدوره حاسم ومؤثر في حياة الشعوب المستعمرة والتابعة، حيث تعتبر المؤسسة العسكرية احدى مؤسسات الأنظمة الحاكمة والتي تعتمد عليها كجهاز حماية وقمع[3]، كانت هناك عوامل أساسية لتشكيل الجيش العراقي تمثلت في:

1. الاتفاق الذي ظهر في مؤتمر الشرق الوسط على استخدام الوسائل السياسية لتأمين المصالح البريطانية في البلاد الخاضعة لبريطانيا وقد تبلورت هذه الوسائل السياسية بالنسبة للعراق في شكل حكومة محلية لذلك كان طبيعيا ان يكون لها جيش وطني خاص يسندها ويدعم مركزها السياسي.

2. القرب البريطاني الخاص بخفض القوات البريطانية في العراق للتخفيف عن كاهل دافعي الضرائب البريطانيين والذين بدأوا يضغطون على الحكومة البريطانية من اجل تقليل نفقاتها خارج بريطانيا وتخفيف الضرائب على المواطن البريطاني[4].

---

[1] مهند كاظم رشيد، مرجع سابق، ص 145.

[2] وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابين الانقلابات الناجحة والفاشلة 1921 – 2003، دار الجوهرين بغداد، 2015، ص 26.

[3] كاظم الموسوري، صفحات من التاريخ السياسي، ط4، نشر وتوزيع الكتروني، العراق، 2013، ص 83.

[4] رجاء حسين الخطاب، مرجع سابق، ص 32.

3. وجود عدد كبير من الضباط العراقيين الذين عادوا إلى الوطن وهم يتطلعون إلى العمل ضمن مؤسسات الدولة الجديدة والحصول على مراكز مهمة فيها وخاصة الجيش[1]، ومن هنا باتو يرون ضرورة انشاء جيش معزز الكيان[2].

وانطلاقا من هذه العوامل طرحت فكرة تأسيس الجيش العراقي في اول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبد الرحمان النقيب من قبل الفريق جعفر العسكري وقد كلفه بمهمة تأسيس الجيش العراقي مستعينا بصهره المقرب نوري السعيد الذي أصبح رئيسا لأركان الجيش في شباط 1921، وإلى جانبه عشرة ضباط لإدارة الوزارة والإعداد نواة المؤسسة العسكرية العراقية بالتنسيق والتوجيه المستمر من قبل الإدارة البريطانية[3]، وتم مناقشة مواضيع عدة قبل تثبيت الزي العسكري للضباط والجنود والرتب وعلاماتها وتشكيل الرواتب والمقر العام للجيش وبذلك اصبح 6 كانون الثاني 1921 اليوم الرسمي لتأسيس الجيش العراقي[4].

وقد تم تشكيل الفوج الأول من الجيش العراقي في بغداد تموز 1921 باسم فوج الإمام موسى الكاظم[5]، وهي تسمية مقصودة ضمن حسابات الانجليز وتقسيماتهم للمجتمع العراقي[6]، وقد تألف من ضباط عراقيين سابقين كانوا يعملون في الجيش العثماني في ثكنة الخيالة في الكاظمية في العاصمة بغداد وبعدها نقل مرة أخرى إلى مدينة الحلة وأصبحت مقرا للفوج[7]، وقد عرف النشيد الوطني البريطاني بدلا من النشيد الوطني العراقي[8]، وبعد عدة تغييرات في التسميات تم تسميتها في النهاية باسم قوات الليفي وبعد ان كانت في البداية

[1] عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921 – 1958، ط1، دار الحصاد، العراق، 2000، ص61.

[2] زكي صالح، مرجع سابق، ص 90.

[3] حسن تركي عمير، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، عوامل الإنجاز ودواعي الإخفاق، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، العراق، 2015، ص 124.

[4] مهند رشيد كاظم وربيع حيدر الموسوي، المؤسسة العسكرية في العراق 1921 – 1941، مرجع سابق، ص 147.

[5] إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر (د.م) الموصل، 1989، ص 100.

[6] كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر" دراسات تحليلية"، ط1، منشورات مكتبة البدليسي، 1987، ص 84.

[7] وسيم رفعت عبد المجيد، مرجع سابق، ص 26.

[8] عقيل الناصري، مصدر سابق، ص 61 – 62.

أربعون رجلا من عرب الناصرية أصبح تعدادها فيما بعد 6199 رجلا في مايس 1922 العام الذي باشرت فيه دائرة المندوب البريطاني في بغداد عملية التقليص في تعداد هذه القوة أو النقل منها إلى وحدات الجيش العراقي حديث التكوين[1] حتى بلغت أربعة أفواج عام 1927 ثم خفضت إلى فوجين بعد ذلك، وقد كانت البعثة الاستشارية البريطانية تولي هذه القوات الاهتمام البالغ وأدى كل ذلك إلى تعميق الخلاف بينهم وبين قوات الليفي والبعثة البريطانية على السواء[2].

لم تسهم القوات البريطانية اسهاما حقيقيا في تدريب الجيش والارتفاع بقدراته واقتصرت خطة التطوير على تشكيل وحدات نموذجية يشرف عليها الضباط البريطانيون[3].

ولأجل تحقيق مصالح بريطانيا ينافي العراق وعلاقتها بالجيش العراقي فإنها اوزعت لموظفيها باستخدام شتى أساليب الضغط من اجل الوصول إلى الأهداف المطلوبة وتحقيق المكاسب من خلال طرق عدة لاستمالة بعض ضباط ومراتب الجيش لصالح السلطات البريطانية[4]، على هذا الأساس لم تجد طلبات الحكومة العراقية ولا إحداها نفعا وقد استمرت هذه الوضعية إلى 1932 حيث دخل العراق عصبة الأمم[5].

4. إقامة النظام الملكي:

أدركت الحكومة البريطانية أن سياسة الحكم المباشرة في العراق، لم تجد نفعا بعد تعرضها إلى خسائر مادية وبشرية جسمية، لذلك فقد طرح السادة البريطانيين مقترحا، يتمحور حول إمكانية تأمين مصالح بريطانيا في العراق، دونما الحاجة للحكم المباشر من خلال إقامة حكومة عربية، تعمل بإشراف بريطانيين، فلقي هذا المقترح قبولا لدى الحكومة

[1] جي كلبرت براون، مرجع سابق، ص 15.

[2] عقيل الناصري، مصدر نفسه، ص 63.

[3] رجاء حسين الخطاب، مرجع سابق، ص 39.

[4] مهند كاظم وربيع حيدر الموسوي، مرجع سابق، ص 158.

[5] رجاء حسين الخطاب، مرجع نفسه، ص 53.

البريطانية[1]، وكلف لهذه المهمة" السير برسي كوكس" الذي كان من المنادين لهذه السياسة الجديدة[2]، وقد استطاع" برسي كوكس" اقناع النقيب تولي رئاسة المجلس[3]، حيث انتخب نقيب أشراف بغداد السيد عبد الرحمان الكيلاني النقيب رئيسا لوزراء العراق[4]، وكان ضمن الخطة التي وضعها " برسي كوكس" ومستشاره من الانجليز، التمهيد لاختيار ملك لعرش العراق الذي كان يتنافس عليه كثير من الزعماء[5].

وفي 12 مارس 1921 عقد مؤتمر في القاهرة برئاسة مستر تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية حيث تقرر فيه أن تؤلف حكومة عربية برئاسة الأمير فيصل تكون تحت الانتداب البريطاني[6] شرط أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون[7]، وقد ضم المؤتمر لكولونيل لفرنسا قادما من بريطانيا والمندوب السامي في العراق برسي كوكس والقائد العام للجيوش البريطانية في العراق الجنرال هالدين، والسكرتيرة الرشفية مس بيل ووزير الدفاع العراقي جعفر العسكري، ووزير المالية ساسون حستيمل، وعدد من كبار ضباط الجيش البريطاني في العراق[8].

وبعد مداولات عديدة ومناقشات حول اختيار الشخص الذي يتولى حكم العراق تم ترشيح الأمير فيصل بن الشريف حسين لعرش العراق[9]، لأن الانجليز ظنوا أن فيصلا سيكون أنسب أبناء الحسين لحكم العراق فهو طريد يؤوونه وضعيف يسترونه، لذا فإنه سيكون أكثر طواعية ومسايرة من غيره، وان له دراية وخبرة حيث حكم سوريا أكثر من أربعة أشهر[10]، أنه حليفها

[1] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 25 – 26.
[2] جاسم محمد العدول وآخرون، مرجع سابق، ص 55.
[3] إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص 27.
[4] وسيم رفعت عبد المجيد، مرجع سابق، ص 15.
[5] محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 35.
[6] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، مصدر سابق، ص 43 – 44.
[7] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، مرجع نفسه، ص 59.
[8] عصام عزيز شريف، مذكرات عزيز شريف، شباط 2010، ص 47.
[9] بشار فتحي جاسم العكيدي، مرجع سابق، ص 50.
[10] محمود شاكر، مرجع سابق، ص42.

المهم منذ أن قاد الجيوش العربية إلى جانبها ضد العثمانيين[1] وقد كان المير فيصل أوفر حظا من الآخرين في تولي العرش نظرا لما يتمتع به من مكانة متميزة وسمعة طيبة ومواهب انتزعت اعجاب العرب والبريطانيين، وقد أوضح أنه سيكون مستعد لأن يتفاوض لعقد معاهدة انجليزية عراقية على ضوء ما ورد في صك الانتداب[2].

وفي 11 يوليو 1921 قرر مجلس الشورى تقديم عرش العراق إلى جلالته فقبله[3]، وفي 16 تموز أمر المجلس بإجراء استفتاء للمصادقة على الخيار وقد حقق انتصارا كاسحا في الاستفتاء[4]، وحصل بموجبه على 96% من الأصوات وبعد ذلك توج الأمير فيصل لملكية العراق في 23 آب 11921، وهكذا بدأت مرحلة جديدة بعد تتويج فيصل ملكا على العراق نشوء هذه الدولة الجديدة بدعم من بريطانيا[5]، وقد تم رسميا استبدال كلمة بلاد الرافدين بكلمة العراق كاسم للمملكة الجديدة[6].

وقد جرى احتفال رسمي كبير لتتويج فيصل ملكا على العراق في 23 آب 1921، حضره أقطاب الحكومة وكب الموظفين البريطانيين ومتصرفو (محافظو) الألوية[7]، وفي اليوم المقرر أقيمت حفلة التتويج في ساحة برح الساعة (ساحة القشلة) ببغداد على الساعة السادسة صباحا، وقد حضر الأمير يحيط به برسي كوكس وقائد القوات البريطانية في العراق والكولونيل كورنو اليس مستشار الأمير وعدد من الشخصيات العراقية من مختلف الطرائق الدينية والمذهبية[8]، أظهر فيها العراقيون ما تكنه قلوبهم للبيت الهاشمي من ولاء

[1] وسيم رفعت عبد المجيد، مرجع سابق، ص 15.

[2] محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 36 – 37.

[3] أمين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، مكتبة مديولي، 1999، ص 94.

[4] ديفيد فرومكين ومنذر الحايك، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، تر: وسيم حسن عبدو، ط1، 2015، ص 384.

[5] فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق 1913 – 1921، مطبعة الارشاد، بغداد، 1977، ص 107 – 108.

[6] ديفيد فرومكين ومنذر الحايك، مرجع سابق، ص 384.

[7] جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر 1914 – 1968، ط1، دار مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، ص 45.

[8] طارق مجيد تقي العقيلي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط1، مؤسسة ثائر العصامي، العراقن 2016، ص 123.

وتقدير وقد ألقى الملك فيصل خطابا مليئا بالوعود والعهود[1] استهله بشكر العراقيين على مبايعتهم إياه وحيا أبناء النهضة العربية وشكر الانجليز على جميل معروفهم وحتى الناس على الاتجاه والتآلف والتآزر[2].

وجاء في خطبة التتويج أن أول الأعمال التي سيقوم بها مباشرة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي الذي يضع بمشورته دستورا للبلاد على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية والمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية[3]، التي تنظم علاقات العراق ببريطانيا حيث حدد في خطابه أولى سمات سياسته للمملكة العراقية الجديدة[4].

5. تنصيب الملك فيصل ووفاته:

أبدت بريطانيا رغبتها بتنصيب أمير عربي على عرش العراق يحظى بثقة أبناء البلاد ويتعاون معها ويحفظ مصالحها ونفوذها في البلاد والمنطقة[5]، وفي مؤتمر القاهرة* اتخذت بريطانيا عدة إجراءات لتهيئة الوضع بذلك تهيأت الأجواء لقدوم فيصل** إلى العراق بعد ان

[1] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، مصدر سابق، ص 43 – 44.

[2] عبد الرزاق الحسيني، الثورة العراقية الكبرى، مصدر سابق، ص 468.

[3] توار سعد محمود الملا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920 – 2003، رسالة وقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، اشراف عبد المجيد العزام، جامعة المشرق الأوسط، عمان، 2010، ص 30.

[4] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، مرجع سابق، ص 59.

[5] فيليب ويلارد ايرلندا، العراق دراسة في تطوره السياسي، تر: جعفر الخياط، دار أكشان للطباعة، لبنان، 1949م، ص 236.

* انعقد المؤتمر في 12 مارس 1921م برئاسة ونستون تشرشل ووزير المستعمرات البريطانية ومم العراق المندوب السامي البريطاني كوكس ومجموعة مستشارين ووزير العراق جعفر العسكري، درس المؤتمر طريقة حفظ المن بالعراق وحملة قراراته ترشيح فيصل ملكا على العراق، أنظر: عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص 35 – 41.

** ولد فيصل 20 ماي 1983 بالطائف، ترعرع في البادية، انتقل رفقة الشريف حسين والده إلى إسطنبول فدرس وتعلم وتزوج ابنة عمه وعاد إلى الطائف وعاد إلى إسطنبول في فترة المخاض العسير بالمنطقة العربية عهد إليه والده المهمات السرية وبعد ان أعلن والده ثورة على العثمانيين قاد الجيش، نودي به ملكا على سوريا الآن الأطماع العربية حالة دون ذنب، رشح ملك على العراق، أنظر: عبد المجيد كامل التريكي، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية، بغداد، 1991، ص 9 – 47.

أرسل العديد من العراقيين البرقيات إلى الحجاز يطلبون فيها حضوره ليصبح ملكا[1] مما دفعه إلى الإبحار من جدة في 12 جوان 1921م على متن باخرة بريطانية[2].

وفي 11 جويلية 1921 عقد مجلس الوزراء جلسة قرر فيها المناداة بفيصل ملكا على العراق على أن تكون حكومته دستورية نيابية مقيدة وبقانون على ان يسبقه اجراء استفتاء عام[3]، ووصل فيصل إلى العراق وأقيم حفل التتويج، وساهمت في مراسيم الاحتفال قوات من حرس الشرف العراقية الذي تألف قبيل التتويج بمدة[4] وبعد تتويج فيصل لجات بريطانيا إلى تنظيم أمورها ووجودها العسكري في العراق وفق معاهدة 1922[5]، وأصبحت مسؤولية القوات البريطانية في العراق من اختصاص وزارة الطيران البريطانية في العراق وبعض الخبراء العسكريين[6]، ومارس البريطانيون ضغوطات على الملك فيصل لضمان مصالحهم في العراق[7] وبعد قيامه بعدة أعمل في العراق سافر إلى برن ليرتاح لكن لم يكتب له ذلك حيث توفي اثر نوبة قلبية سنة 1933 نتيجة الإرهاق ونقل جثمانه لتشريح وجاء في التقرير أنه ثقب في الشرايين أدى إلى النوبة دوناته أخذت الشائعات تتكاثر وكل يروى الأسباب حسب اجتهاده وشعوره[8].

[1] هنري فوستر، نشأة العراق الحديثة، تر: سليم طه التركيتي، ج1، دار الشؤون، بغداد، 1989، ص 378 – 388.

[2] مذكرات سليمان فيضي، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيص، منطقة الأديب، بغداد، 2000، ط4، ص 294– 300.

[3] نظر اجراء استفتاء كان في 2 نوفمبر 1919 حول النقاط التالي: الحل بفيصل العراقيون دولة عربية واحدة تقوم بارشاد بريطانيا وعلى رأسها أمير عربي ومن يرشحون: ينظر: حميد حميدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، 1975، ص 604 – 607.

[4] ناجي شوكة: سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894 – 1974، ج1، تر: طه سليم التركيبي، منشورات اليقضة العربية، ط2، ص 39

[5] للمزيد من المعلومات حول معاهدة 1922، ينظر: عبد الرزاق الحسيني، العراق في ظل المعاهدات، دار الكتب، بيروت، 1975، ط3، ص 17 – 19، فاضل حسين، مرجع سابق، ص 220 – 231.

[6] رجاء حسين الخطاب، مرجع سابق، ص 36.

عبد المجيد كامل عبد اللطيف، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 – 1933، أطروحة دكتورا في التاريخ

[7] الحديث والمعاصر، معهد الدرايات القومية، العراق، 1990، ص 279.

[8] يعقوب يوسف كورية، انجليز في حياة فيصل الأول، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 14.

المبحث الثاني: المعاهدات البريطانية العراقية ومشكلة الموصل

1. المعاهدة البريطانية العراقية 1922:

في عام 1922 عرضت الحكومة العراقية مسودة معاهدة لتنظيم الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين البلدين وأثارت بنود المسودة انتباه الملك فيصل الذي كان يأمن ان تكون المعاهدة بديلا لصيغة الانتداب أدرك انه وقع ضحية اوهامه فقد جاءت البنود مقيدة لصلاحياته كملك وسبلة سلطته[1]، أما بريطاني كانت ترى نفسها صاحبة السلطة الانتدابية المشروعة عن عصبة الأمم الحاكمة وانها تريد ان تصوغ انتدابها في قالب معاهدة تحفظ كافة الامتيازات دون ان تتعرض مصالحها إلى أقل خطر[2] وكان هدف إنجلترا من ذلك هو تقليل نفقات احتلالها[3] فلم تر بريطانيا من افراغ الانتداب، في شكل معاهدة تحقق مطالب العراقيين بعض لتحقيق، وتجعل عصبة الأمم (صاحبة الانتداب) تطمئن إلى أن بريطاني ما تزال عند تعهداتها الانتدابية اتجاه هذه العصبة[4].

وفي 25 حزيران 1922 اتفقوا على مواد المعادة كلها، وقرر مجلس الوزراء قبولها، وفوضت الحكومة البريطانية مندوبها في العراق، لتوقيع على المعاهدة بالنيابة عنها، لكنها اعترضت على طلب مجلس الوزراء العراقي، نشر بلاغ قبول المعاهدة بالشكل النهائي[5]، وقد لاقت هذه المعاهدة ردود فعل من الشعب عامة والصحافة خاصة، فقد رفضها جميع الشعب العراقي لأنها تحاكي مواد الانتداب[6] ولقيت معارضة شديدة من قبل فريق من النواب[7].

---

[1] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 35.

[2] عبد الرزاق الحسيني، العراق في ظل المعاهدات، مصدر سابق، ص 11.

[3] جلال يحي: العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965، ص 607.

[4] ناجي شوكت، مصدر سابق، ص 75.

[5] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، مصدر سابق، ص 20 – 21.

[6] صالح عباس الطائي، الشيخ عمر العلوان ودوره الوطني في تاريخ العراق المعاصر، جامعة أهل البيت (ع)، كلية الآداب، ص 439.

[7] ناجي شوكت: مصدر نفسه، ص 75.

كما قوبلت المعاهدة بهجوم من الصحافة وعتها قيدا إضافيا وثيقا من البريطانيين وعارضها بعض الشيوخ العشائر ورفعوا عرائض إلى البلاط ودار الاعتماد ورئيس الحكومة عبد الرحمان النقيب وقام الوطنيون في 22 اوت 1922 بتظاهرات صاخبة ضد الاتفاقية وسار المتظاهرون في الشوارع وقاموا باعتراض موكب المندوب السامي بينما كان ذاهبا إلى البلاط[1]وبسبب المعارضة الشديدة للشعب العراقي والأحزاب السياسية ورجال الدين للمعاهدة قدمت الوزارة الائتلافية البريطانية التي تم في عهدها تكوين المعاهدة والمصادقة على استقالتها وجاء بوزارة جديدة امتنعت عن التصديق عن المعاهدة[2]، وقد مرض الملك فيصل يوم ذكرى عيد تتويجه مرضا حال دون خروجه من قصره حيث أصيب الملك بالزائدة الدودية[3] واقتضى ذلك اجراء عملية خطيرة في الحال فانتهز المندوب السامي هذه الفرصة وأصدر أمرا بسد الحزبين الوطني والنهضة واقفال جريدتي المفيد والرافدين وابعاد صاحبيهما مع زمرة من المواطنين إلى خارج العراق ونفيهم إلى هنجام والزام السيد محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي (نجل الشيخ محمد الخالصي) بالخروج من العراق خلال 24 ساعة[4] لكي يدير بنفسه أمور البلاد بدعوى أنه مسؤول عن أمن العراق وسلامته وهكذا حاول أن يقضي على المعارضة الشديدة للمعاهدة العراقية البريطانية المقترحة[5]، وفي 10 أيلول أنذر كوكس الملك فيصل بشروطه وهو المصادقة على الإجراءات التي قام بها وان يستشير كوكس وأن لا ينصب أحد في البلاط أو أية دائرة أخرى إلا عبر الوزارة وقد وافق الفيصل على هذه الشروط[6] أما الملك فيصل فلم يكن بوسعه الوقوف بوجه إجراءات المندوب السامي وهو في بداية حياته السياسية في العراق فوافق على اجراءاته التي أدت إلى تجميد الحركة الوطنية

[1] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 35 – 36.

[2] محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 54.

[3] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، مصدر سابق، ص 27.

[4] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، مطبعة العرفان، بصيدا، سوريا، 1933، ص 44.

[5] محمود صالح منسي، مرجع سابق، ص 36.

[6] محمد حمدي الجعفري، مرجه نفسه، ص 36–37.

لنشاطها[1]، كل هذه التصرفات أدت إلى زيادة المعارضة وتأخير المعاهدة[2] حيث أظهرت فيما بعد على الملك سياسة التراجع في نزع الاستقلال من الحكومة البريطانية وعزمه على توقيع معاهدة 1922 المعدلة والتي زعزعت ثقة العراقيين بالملك[3].

وفي 30 سبتمبر 1922 الف النقيب وزارته الثالثة لتوقيع المعاهدة العراقية الانجليزية[4]، واقترحت الحكومة البريطانية نشر بيان للمعاهدة والانتداب في اليوم الذي نشر فيه المعاهدة فيقوم البيانان (البريطاني الفيصلي) مقام البيان الذي كانت الوزارة تنوي نشره وبذلك حصل المفاوض العراقي على حق المطالبة برفع الانتداب والتوقيع على المعاهدة 10 أكتوبر 1922 وتقرر نشرها في لندن وبغداد 13 أكتوبر 1922[5] على أساس قبول الانتداب وكان لها ملاحق عسكرية ومالية وإدارية وقضائية[6].

2. انتخاب المجلس التأسيسي:

أصدرت الحكومة العراقية في 4 مارس 1922 م لائحة قانون الانتخابات لعقد أول جمعية وطنية في تاريخ العراق تضع أسس دولة عراقية حديثة والغريب في الأمر انها تعقد في ظل السيطرة البريطانية وأوضاع داخلية في غاية الاضطرابات والانقسام في الرأي العام[7].

[1] قيس جواد علي، موقف البلاط الملكي العراقي من نشاط الأحزاب السياسية 1931 – 1939، المجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات الكوفة، العدد1، ص 162.

[2] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 63.

[3] فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية طويريج في العهد الملكي 1921 – 1958، ج2، 2011، ص 20.

[4] فاضل حسين، مرجع سابق، ص 21.

[5] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، مصدر سابق، ص 22.

[6] عصام عزيز شريف، مصدر سابق، ص 149.

[7] غانم محمد الحفو، عبد الفتاح البوتاني، الكورد والحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي، 1921– 1958، ط1، دار بريز للطباعة والنشر، العراق، 2005، ص 20.

وفي تاريخ عشرة من أكتوبر 1922 صدرت إرادة ملكية[1] تقضي بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر وضع دستور للملكية العراقية وسن قانون للانتخابات مجلس النواب وتصديق العراقية البريطانية[2].

غير ان الانتخابات لقيت معارضة ومقاطعة شعبية حالما بدأت فقد صدر علماء الدين على اختلاف مذاهبهم فتارى يوجب مقاطعة الانتخابات وما لم تستجب الحكومة لمطالب الشعب وساندهم في ذلك الظاهر الوطنية[3]، وكان لابد من انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للعراق والتصديق على المعاهدة حيثما اشترط مجلس الوزراء، نظرا لما يحيد بعملية الانتخابات من احداث ودعايات تدعو للمقاطعة، فقد استقال النقيب ليخلفه عبد المحسن السعدون والذي كان اشد رغبة في التعاون مع بريطانيا وعقد المجلس التأسيسي أو حلقاته في 27 مارس 1924م، وفي خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل حدد مهامه[4].

اجتمع المجلس في 2 جوان 1924م في عدة جلسات وفي 10 جوان طالت الجلسة واقترح بعضهم التأجيل في المصادقة على المعاهدة، حتى ان رئيس الوزراء قد طلب من رئيس المجلس التأسيسي التأجيل فتأجلت وتضايق المعتمد السامي واعد مذكرة يطلب فيها اصدار تشريع بحل المجلس التأسيسي، ونتيجة لهذا الضغط دعا المجلس إلى حله قبل نصف الليل فقبلت المعاهدة على ان تجري عليها بعض التعديلات وفتحت الجلسة ويتم المصادقة على المعاهدة[5].

[1] الأدهمي محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي، مطبعة السعدون، بغداد، 1976، ص 205.

[2] عبد المجيد كامل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 28 – 29.

[3] الحسيني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج1، ص 145.

[4] محمود صالح حسني، مرجع سابق، ص 16.

[5] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 77.

3. مشكلة الموصل:

عندما توقفت الحرب العالمية الأولى كانت الجيوش البريطانية تقف عن مشارف مدينة الموصل وتبتعد عنها حوالي اثني عشر ميلا وفي ذلك الوقت وقع الاتراك وممثل عن الحلفاء هدنة مود روس في 1918 في الوقت الذي لا تزال الحامية التركية ترفع العلم العثماني فوق مدينة الموصل في هذا الوقت وصلت تعليمات من القيادة البريطانية العليا إلى قائد الجيش البريطاني تطلب منه احتلال ولاية الموصل كلها، ولما كانت القوات التركية موجودة طلب منها الجلاء وفق للمادتين من بنود هدنة " مود روس" (16.8) ولما كان الجنرال حسان باشا قائد للقوات العشرية العثمانية رفض جلاء قواته من الموصل غير ان الجيوش البريطانية دخلت المدينة عنوة واكتملت احتلالها، أما الجنرال حسان باشا طلب المشورة من حكومته التي امرته بإخلاء مدينة الموصل وتسليمها للبريطانيين وترك المدنيين في الدوائر يعملون باسم الدولة العثمانية[1].

وقد كتب المؤرخ توبين في هذا الصدد بأنه يعتقد بان صداقة تركيا مهمة لبريطانيا ولا يمكن نيلها إلا بدفع كردستان الجنوبية (الموصل) اعترف بان هذا الثمن باهض[2].

وفي الخير يمكن القول بان بريطانيا ارادت ان تجعل من مسألة الموصل تهديد للعراق او لها امتيازات النفط[3].

4. المعاهدة البريطانية العراقية 1930:

ففي جويلية 1929 وبعد وصول حزب العمال البريطاني إلى السلطة، أوعززت الحكومة البريطانية إلى المندوب السامي في بغداد، أن يعلم حكومة العراق من عزمها لإنهاء الانتداب وترشيح العراق لعصبة الأمم، وطلبت إليه فتح المفاوضات مع الحكومة العراقية،

[1] حسين فاضل، مرجع سابق، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص 245.

[3] بشار فتحي جاسم العكيدي، مرجع سابق، ص 17.

لعقد معاهدة تحدد العلاقة بينهما[1]، ولا سيما ان العراق مرتبط ببريطانيا التي أصبحت طرفا رئيسيا في الحرب بمعاهدة 1930[2].

وفي عام 1930 عقد فيصل معاهدة مع بريطانيا، أقرت بموجبها هذه الخيرة استقلال العراق عن التاج البريطاني وانهاء حالة الانتداب، وضمنت الاتفاقية بعض التسهيلات لبريطانيا، في تسهيل مجال مرور القوات البريطانية في أوقات العمليات الحربية والتعاون في المجالات الاقتصادية[3]، وقد كان في نية بريطانيا عدم تحديد مدة معينة لهذه المعاهدة، بحجة أنها معاهدة تحالفية بين دولتين مستقلتين، والشيئ الوحيد الذي كانت ترتشيه بريطانيا هو إعادة النظر فيها بين حين وآخر ودارت مناقشات حول المعاهدة وفروقها[4]، ولكن في عام 1930 تمكن التوصل إلى تسوية نهائية بين بريطانيا والعراق، فقد قررت معاهدة 1930 التي وقعها المعتمد البريطاني " فرنسيس هميفرير" و" نوري السعيد" بوصفه وزيرا للخارجية، وإنشاء محالفة عراقية بريطانية مدتها 25 سنة، وقد نصت المعاهدة على التعاون في السياسة الخارجية والحرب، إذ تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق مقابل تقديم التسهيلات كافة لبريطانيا، كما نصت على انشاء قواعد حربية جوية في البصرة والحياتية، مع منح القوات البريطانية حق المرور من الأراضي العراقية، وتعهدت بريطانيا بتدريب الجيش العراقي وتزويده بالأسلحة[5].

وقد تم التوقيع على المعاهدة في 30 حزيران 1930 على أن تكون نافذة المفعول منذ دخول عصبة الأمم[6]، حيث ربطت العراق بدولة الانتداب عسكريا وسياسيا واقتصاديا، فأثار

[1] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 43 – 44.

[2] حنان فاهم ميري الصالحي، الدعايات الأجنبية خلال معركة 1941 في وثائق وزارة الداخلية، جامعة القادسية، كلية الآداب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، ص 290.

[3] كمال ديب، مرجع سابق، ص 45.

[4] فاروق صالح العمر، العلاقات العراقية البريطانية 1922 – 1948، دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع، لبنان، ص 261.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 211– 212.

[6] جودة جلال كامل، العراق بين معادتين 1930 – 1948، (دراسة تاريخية)، جامعة تكريت، كلية الآداب، ص 356.

ذلك كفاحا مريرا للتخلص من هذا القيد الجديد[1]، وقد قوبلت معاهدة 1930 بآراء مختلفة تختلف باختلاف وجهات النظر والمصالح، فقد وجد فيها الملك ورئيس الوزراء نوري السعيد خطوة أولية موفقة حطب بالعراق إلى الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية، ورأى فيها فريق من الوطنيين حكما انتدابيا مغلقا، وان النفوذ البريطاني متغلغل في فقراتها ومواردها، وما هي إلا وسيلة لتنفيذ مآرب بريطانيا على أرض الرافدين، وعلى حساب الحكومة العراقية[2] وتعتبر معاهدة 1930 العراقية البريطانية نموذجا لمعاهدات أخرى مع الدول العربية[3]، ويعتقد الانجليز ان هذه المعاهدة خروجا من المأزق الذي انتهت إليه سياستهم بالعراق بهذا الحل الجديد[4].

وقد وعدت الحكومة البريطانية العراق، بأن المعاهدة ستقضي بالعراق الى استقلاله ودخول مجلس عصبة الأمم وإلغاء الانتداب، وقبل الجانب العراقي بهذا العرض غير أن ما جاء ببنود المعاهدة، هو في الحقيقة يمس بسيادة العراق بشكل كبير[5].

وقد استنكر الجمهور العراقي أحكام هذه المعاهدة وعدتها احتلالا دائما للعراق، بعد ما كانت البلاد خاضعة للانتداب المؤقت[6].

كان هدف بريطانيا في ذلك الوقت الحرج، هو احباط عزيمة العراق في التفاوض على معاهدة جديدة، لن البريطانيين كانوا متأكدين أن أي اتفاقية جديدة مع العراق لن تأتي من خلال البرلمان أبدا.

---

[1] محسن جبار العارضي، نافذة على التاريخ السياسي للعراق المعاصر من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي 1917 – 2003، راجعه محمود تركي اللهيب، ط2، بغداد، 2012، ص 22.

[2] فاضل حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد 1980، ص 77 – 78.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 211.

[4] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، مصدر سابق، ص 226 – 228.

[5] عامر عبد الرزاق ضفار، التطورات السياسية في العراق 1914 – 1933، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا، 2016، ص 213.

[6] عبد الرزاق الحسني، مصدر نفسه، ص 230.

المبحث الثالث: سياسة بريطانيا اتجاه العراق بعد الاستقلال

1. استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم 1932:

وفي عام 1930 امكن التوصل إلى تسوية نهائية بين بريطانيا والعراق فقد قررت معاهدة غزة 1930 وقعها المعتمد البريطاني فرنسين ونوري السعيد بوصفه وزير للخارجية انشاء محالفة عراقية بريطانية مدتها خمس وعشرين سنة وأكدت بريطانيا فيها عزمها على تأييد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم في عام 1932م ثم اعلان استقلال العراق وانتهاء الالتزامات التي كانت على بريطانيا بحكم الانتداب الذي كان لها وذلك يوم دخول العراق عصبة الأمم وقد نصت المعاهدة على التعاون في السياسة الخارجية والحرب اذ تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق في مقابل تقديم التسهيلات كافة لبريطانيا كما نصت على انشاء قواعد حربية جوية في البصرة والجبانية[1]، وخلال الجلسة العشرون للجنة الانتداب الدائمة خولت الحكومة البريطانية المندوب السامي ان يصرح بأن حكومته توصي بان يسمح للعراق بالدخول إلى عصبة الأمم وهي في نظرها الطريقة القانونية لأنهاء الانتداب وقد نصت اللجنة جزء امن وقتها لمناقشة التقرير الذي خضع لمجادلة واسعة[2].

وفي 28 كانون الثاني من عام 1932م، تلا رئيس لجنة الانتداب الدائمة في مجلس عصبة الامم تحرير اللجنة عن تحرير العراق من الانتداب، وفي ثالث من تشرين الأول من العام نفسه دخل العراق عصبة الأمم والاعتراف به كدولة مستقلة[3].

2. تنصيب الملك غازي ووفاته:

شهد العراق اضطرابات سياسية، وكان السبب الأساسي لتلك الاضطرابات هو فقدان العراق لأبرز شخصية سياسية كان لها دورها الفعال في المحافظة على التوازن السياسي، ممثلة في الملك فيصل الأول الذي توفي في 7 سبتمبر 1933[4].

---

[1] إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 211- 212.

[2] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 46 – 47.

[3] محمد حمدي الجعفري، مرجع نفسه، ص 47.

[4] عبد المجيد كامل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 72.

وعند وصول أنباء وفاة الملك فيصل، عقد مجلس الوزراء اجتماعا عاجلا وتقرر تنصيب غازي الأول* مكلا على العراق، فخلفه ابنه الملك غازي الأول، الذي توجه الآداء اليمين اما الأعضاء[1]، حيث كان لم يتجاوز الحادية والعشرين من عمره وكان محبوب من قبل العراقيين وشابا قليل الاهتمام بالسياسة، وساخط على التواجد البريطاني في العراق[2]، واتسمت مدة حكم الملك غازي من سبتمبر 1933 – افريل 1939 بظهور عوامل جديدة أثرت في الحياة السياسية للعراق، التجا المعارضون للوزارات لعدة طرق لإسقاطها تارة وبالمناورات وتارة بالثورات العشائرية، وغن لم تفلح تلك الوسائل تدخل الجيش بالسياسة وبدأت الانقلابات العسكرية[3].

ولقد شهدت فترة حكم الملك غازي اضطرابات عديدة وتبدل الوزارات وحركات التمرد والعصيان والفوضى[4]، واستطاعت بعض الشخصيات السياسية والعسكرية المعارضة للوزارة من توحيد جهودهم وارغام الجيش[5] علا استخدام القوة لإسقاط الوزارة[6]، وتسارعت الحداث واعلن عن وفاة الملك غازي يوم 4 افريل 1939ن بحادث سيارة، لينقل العراق إلى عهد الوصايا بعد ان نصب الأمير عبد الاله[7].

* الملك غازي: ولد بمكة المكرمة عام 1912 وهو ابن الملك فيصل الأول ملك العراق، نشأ وترعرع في الحجاز نوديا به أمير ووالیا في العراق عام 1924، برزت شخصيته أول مرة عام 1933، وفي أفريل 1939 اعلن عن وفاته اثر حادث سيارة أنظر: لطفي جعفر مفرج: الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933 – 1939، بغداد، 1987، ص 09.

[1] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 58.

[2] مأمون أحمد زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921 – 1958، دار الحكمة، لندن، 2011، ص 133.

[3] شهد العراق عدد من الانقلابات العشرية، عند تدخل الجيش في السياسة (1932 – 1941)، حدثت انتفاضة مايس 1941 ينظر: زكي صالح، مصدر سابق، ص 78.

[4] عبد الرزاق الحسيني، أحداث عاصرتها، ج1، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 193.

[5] ساعدت عدة عوامل على قيام أول انقلاب عسكري في العراق قادة بكر صديقي بمساعدة حكمت سليمان يوم 29 أكتوبر 1936 أدى إلى اسقاط وزارة ياسين الهاشمي الثانية وتأليف وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان، ينظر: وسيم رفعت عبد المجيد، مرجع سابق، ص 41 – 42.

[6] تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، تر: زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2002، ص 94.

[7] طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق 1939 – 1958، حياته دوره السياسي، المكتبة العالمية، بغداد، 1990، ج1، ص 40.

وبهذا يمكن القول انه منذ تولي الملك غازي حكم العراق كثر الساخطون والطامعون في المنصب السياسية مستغلين ضعف الملك، عمت الفوضى والاضطرابات والثورات العشائرية، بسبب ضعف الدولة والشخصيات السياسية والعشرية الداعمة لكل ذلك.

3. انقلاب بكر صدقي:

خلال السنوات 1933 – 1936 برزت كتلة عسكرية أخرى عرفت بكتلة بكر صديقي التي نالت شهرة واسعة ونفوذ عسكريا ملحوظا وهيبة سياسية[1] وقد لمعت شخصية بكر صدقي[2] على الساحة السياسية بعد العمليات العسكرية التي شهدتها العراق إذ أصبح الرجل الأول داخل المؤسسة العسكرية ولما شعر بكر صدقي بأهميته وعلو مكانته راودته رغبة الزعامة فأخذ يخطط للوصول إلى السلطة[3] فاستطاع حكمت سليمان الذي لم يحصل على منصب في وزارة الهاشمي من اقناع رئيس أركان الجيش بكر صدقي للقيام بأول انقلاب عسكري في العراق[4] للإطاحة بوزارة الهاشمي[5]تجاوب بكر صدقي مع حكمت سليمان بالتعاون يأمر القيام بانقلاب عسكري في العراق[6] حيث بدأها بكر صدقي في صباح يوم 29 أكتوبر 1936[7] لم يكن انقلاب بكر صدقي عسكريا فقط وغنما كان ثمرة تعاون مدين عسكري بين كتلة الأهالي والفريق بكر صدقي وكان حكمه سليمان أحد أبرز الداعين لهذا

[1] شهاب أحمد رحمان: الاغتيالات السياسية في العراق، مطبعة الحاج هاشم، ابريل 2013، ص24.

[2] بكر صدقي: قائد أول انقلاب عسكري في العراق والمنطقة العربية، ولد بكر صدقي بن شوقي العسكري لأبوين كرديين في بغداد 1890، وقد انظم إلى الجيش العراقي بعد تأسيسه 1921 برتبة رئيس وتدرج في رتبة العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق ركن على عهد الملك غازي، عرف بالقسوة والعنف وبرز بين أوساط الجيش بعد قضاء على تمرد الاشوريين 1933 والثورة البارزانية وتمردات عشائر الفرات الأوسط بين 1935– 1936، اغتيل في 11أوت 1937، أنظر: حسن لطيف الزبيدي: موسوعة السياسة العراقية، ط1، مكتبة مؤمن قريش، العراق، نيابة 2013، ص 119 –120.

[3] مهند كاظم رشيد وربيع حيدر الموسوي، مرجع سابق، ص174.

[4] قيس جواد علي، مرجع سابق، ص 168.

[5] حيسن أمين، مجلة تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق، العدد الأول، ص 161.

[6] طارق مجيد تقي العقيلي: مرجع سابق، ص 259.

[7] عصمت السعيد: نوري السعيد رجل الدولة والاسنان، مبرة عصام السعيد، لندن 1992، ص33.

الانقلاب[1] ليكون أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر التي ترأسها حكمت سليمان[2].

اغتنم بكر صدقي فرصة غياب رئيس اركان الجيش في الاستانة واعتبرها خير فرصة للعمل لتحقيق رغباته بعد أن أسندت اليه رئاسة الأركان بالوكالة إضافة إلى قيادته الفرقة الثانية وحكمت سليمان على تدبير اثارة الجيش ضد وزارة الهاشمي واتهامها أنها تريد قلب العرش[3] وقد زحفت قوات الانقلاب يوم الخميس 27 تشرين الأول 1936 من قرعان ويلدرون إلى بعقوبة ووصلتها صباح اليوم التالي حيث قامت بقطع خطوط الاتصال ببغداد واستولت على دوائر البريد والتلفزيون عدد من المواقع الاستراتيجية في المدينة ثم واصلت زحفها نحو بغداد يقودها الفريق بكر صدقي وفي هذه الأثناء شوهدت في سماء بغداد طائرات حربية يقود إحداها العقيد علي محمد جواد وهي تلقي ألوف المنشورات التي احتوت على البيان الأول للانقلابين[4] وأعلن بكر صدقي زحفه إلى بغداد وأرسل ثلاث طائرات ألقت مناشير تطالب تنحي الحكومة عن السلطة خلال 3 ساعات وبعد انتهاء الإنذار ألقت القت الطائرات أربع قنابل على مناطق مختلفة من بغداد وقد اخبره بكر بأن الانقلاب تم بعلم الملك وتأييده ونتيجة لذلك اضطر الهاشمي إلى تقديم استقالته[5]، بعد استقالة الهاشمي عهد الملك إلى حكمت سلمان بتأليف الوزارة الجديدة حيث شكلت الوزارة الانقلابية وكان الاتفاق ان يكون حكمت سليمان رئيسا للوزارة وجعفر أبو الثمن وزيرا للمالية، وكامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ويوسف عز الدين لوزارة المعارف، واحمد زكي الخياط لوزارة الداخلية وصالح جبر لوزارة العدلية وتركت وزارة الدفاع لبكر صدقي الذي رشح لها عبد اللطيف

[1] رجاء حسين الخطاب، مرجع سابق، ص 163

[2] جودت جلال كامل وأحمد حسين طه، مختصر تاريخ العراق السياسي 1921 – 1958، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 05، حزيران 2008، ص 543.

[3] محسن أبو طبيخ، مذكرات محسن أبو طبيخ 1910 – 1960، خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث، جميل أبو طبيخ، دار الفارس للنشر والتوزيع، العراق، 2001، ص 341.

[4] وسيم رفعت عبد المجيد، مرجع سابق، ص 45.

[5] مهند كاظم ورشيد حيدر الموسوي، مرجع سابق، ص 176.

نوري، أما بكر صدقي فقد احتفظ لنفسه المنصب رئيس اركان الجيش[1] لم يظهر الانقلابيون أي مبادرة عدوانية تمس المصالح البريطانية بعدما أظهر بكر صدقي ومجموعته الحاكمة المشاعر الطيبة اتجاه البريطانيين وعدم المساس بمصالحها في العراق، فقد اعتبرت السفارة البريطانية وجود بكر صدقي على رأس الانقلاب وسيلة يمكن استخدامها للضغط على الملك غازي للتخفيف من سياسته المعادية لبريطانيا[2].

اهتم قادة الانقلاب بعلاقتهم ببريطانيا بتصريحاتهم أو بأعمالهم ومواقفهم السياسية في القضايا التي تمس المصالح البريطانية وقد بقي وزير خارجية بريطانيا " المستر ايدن" أمام مجلس العموم أن يكون الانقلاب معاديا للإنجليز او انه جاء بجهد النفوذ اللماني والإيطالي وأشار إلى ان الحكومة الجديدة حرصت على التأكيد على التعاون واستمرار التحالف مع بريطانيا[3] وقد عملت حكومة الانقلاب أولا بإعادة الأمور الطبيعية إلى البلاد وتهدئة قلق السفارة البريطانية التي فوجئت به فسارع حكمت سليمان إلى الاتصال بالسفير البريطاني وحاول كسب ثقته وأكد له باستمرار سياسة العراق مع بريطانيا كما في السابق ولن يكون هناك تغيير جوهري[4]، أما نوري السعيد فلم يبقى مكتوف الأيدي أما هذه الحركة الانقلابية بل سعى إلى تخليص البلاد منها بوسائل شتى وهو في القاهرة وفي بيروت[5] فقد حاول بكل السبل اثارة البريطانيين ضد حكومة بغداد وتمادى في محاولاته لإقناع البريطانيين بل حتى لدى عصبة الأمم للتدخل في العراق من أجل إزاحة بكر صدقي لكن لن تلقى مقترحات نوري السعيد أذن صاغية لدى الحكومة البريطانية التي لم ترى من مصلحتها ان تربك علاقتها بالعهد الجديد في العراق خصوصا أن حكمت سليمان عبر مرارا عن رغبته الأكيدة في المحافظة على العلاقات الودية القائمة مع الحكومة البريطانية وعن طموحه وان ينال

[1] جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص 147 – 148.

[2] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 67.

[3] رجاء حسين الخطاب، مرجع سابق، ص 178.

[4] محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 172.

[5] أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1927 – 1941، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، يونيو 1968، ص 586.

تأييد السفارة البريطانية منذ اليوم الأول لتشكيلة الوزارة الجديدة[1]، وقد تمت عملية اغتياله حينما كان في حديقة مطار الموصل رفقة زميلة محمد علي جواد قائد سلاح الجو العراقي في طريقتها إلى تركيا لمشاهدة مناورات الجيش التركي حيث تقدم نحوها جندي عراقي ليقدم لهما المشروب وكان يخفي مسدسا فعندما وصل إليهما أطلق رصاصتين على بكر صدقي فقتله وعندما هم محمد علي جواد بالقبض عليه قام بقتله[2] وهكذا سقطت وزارته وعادت السلطة للإنجليز الذين سعوا إلى السيطرة على البلاد.

[1] سعاد رؤوف بشير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1936 – 1945، ط1، مكتبتنا العربية، 1988، ص 34 – 35–36.

[2] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 158.

الفصل الثالث

ردود الفعل العراقية

لم يستقبل الرأي العام العراقي ممثلا بالشعب والزعماء السياسيين فكرة الحكم المباشر والانتداب حيث كان موقف الشعب العراقي بعد الاحتلال هو الترقب لتنفيذ الوعود البريطانية ويأملون في حكومة مستقلة فكان رد فعل المجتمع العراقي بكل أطيافه السخط والتصدي للغزو البريطاني أدى كل ذلك إلى تقوية الحركة الوطنية في العراق واشتداد المعارضة والمطالبة بالاستقلال.

المبحث الأول: الموقف الشعبي من الاحتلال البريطاني

الموقف الشعبي من الاحتلال البريطاني:

عندما أعلنت السلطات البريطانية قبولها بقرار مؤتمر سان ريمو القاضي بانتدابها على العراق حدثت إزاءها ردود شديدة واستياء عام في مختلف انحاء العراق، لا سيما في بغداد باعتبارها مركز الرأي العام العراقي[1].

وقد ظهرت اختلافات بالآراء فمنهم من كان بفضل استمرار الوضع على ما هو عليه من حيث بقاء الحكم البريطاني وتقليصهم ان يكون حاكم العراق هو برسي كوكس، وبالمقابل كان هناك رأي مضاد تماما ولا سيما في المدن المقدسة وبغداد الذين كانوا يطالبون بحكومة عربية يرأسها ملك عربي مسلم وان لا يكون لبريطانيا أي دور فيها وكان هؤلاء هم الأغلبية في البلاد[2] وقد رافق أبناء تولي بريطانيا الانتداب على العراق والدوائر السياسية في اليوم الأول أيار 1920، ونشر الخبر في 3 أيار 11920 فولد رد فعل شديد فيها وفي أنحاء القطر الرئيسية وقوى روح الاستياء لدى الناس وطغى الهياج في بغداد، وقامت التظاهرات السياسية للتعبير عن رفض العراقيين له[3] وكانت ردة الفعل الشعبية قوية اتجاه الانتداب بعد ان أعلنت الحركة الوطنية في العراق رفضها له وحشدت الحركة الوطنية قواها من خلال تعبئة الجماهير ضد بريطانيا[4].

إن الشعور بالقومية والهوية العربية خاصة في مدينة النجف الأشرف، بوصفها الحاضنة التي أعدت وهيأت لانطلاق ثورة 1920، وكانت المعقل الرئيسي لطبقة علماء الدين والنخب السياسية والدينية والفكرية لشيعة عرب العراق. وقد قبلت النخب أن تدافع على

---

[1] فارس محمود فرج حسن الجبوري، وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة العراق، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف صالح حسين عبد الله الجبوري، كلية التربية، جامعة تكريت، 2008، ص 64.

[2] فيليب ويرلارد إيرلاند، مصدر سابق، ص 131.

[3] عبد العظيم عباس عبد الحسين نصار، ثورة العشرين في العراق عوامل الانطلاق ومظاهر لسخط الجماهيري، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ص93.

[4] نوار محمود سعد الملا، مرجع سابق، ص23.

الأفكار الداعية للتجديد والقومية العربية لذا كان أبناء النجف يستطلعون إلى حكم دستوري وكيان عربي إسلامي وقد عمل الطرفان القوميون العرب والمصلحون الإسلاميون على تمجيد الإسلام وكان للاحتلال البريطاني الأثر في تعزيز التقارب بين العدوية للإسلام وتوحيد صفوفهم لمجابهة الاحتلال تحت راية الجهاد.[1]

فقرر قادة الحركة الوطنية فيها العمل على تهيئة الجماهير للمشاركة في مظاهرات سياسية لرفض الانتداب البريطاني على العراق والمطالبة بالاستقلال، ويتم ذلك تحت ستار إقامة حفلات للمولد النبوي الشريف في مراكز الجوامع الكبيرة في بغداد حتى تحولت هذه الحفلات إلى تجمعات سياسية تلقى من خلالها الخطب والقصائد الحماسية المعادية للاحتلال البريطاني والرافضة للانتداب وقد ساهمت هذه الحفلات في اتخاذ العراقيين ضد الاحتلال البريطاني على الرغم من اختلاف قومياتهم وأديانهم[2]، وفي 20 جانفي 1920 عقد الاجتماع الأول لمجلس التحف الشامية والذي طالب بحكومة عربية[3].

لقد شهد شهر آيار 1920 حافلا بالنشاط والحراك السياسي إذ كثف الوطنيون اتصالاتهم بعلماء الدين في النجف الأشرف وكربلاء، فعلى إثر اجتماع سري دارت محادثات في آيار 1920 بدار السيد أبو القاسم الكشاني، واستطاع زعماء العشائر البارزين وقادة الحركة الوطنية اقناع المرجع الديني الإمام محمد تقي الشيرازي بقدرة العشائر على محاربة البريطانيين وأصدر الشيرازي فتوى دينية أجاز فيها لقادة الحركة الوطنية بالخروج على البريطانيين ومحاربتهم وتحقيق أقصى فاعلية في بغداد والكاظمة وتوليد زخم مماثل في العراق عامة[4]، وتقديم العرائض الكثيرة التي نظمت في المدن العراقية لا سيما مدن كربلاء والحلة والنجف والكاظمية والموصل، والتي كانت تطالب بإقامة الحكم الوطني وان يكون

[1] طارق مجيد تقي العقيلي، مرجع سابق، ص81.

[2] فارس محمود فرح حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 64.

[3] محسن جبار العارضي، 90 عاما على ثورة العراق التحررية الوطنية 30 حزيران 1920، راجعة مجيد هدو، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2010، ص 108.

[4] طارق مجيد العقيلي، مرجع سابق، ص 82.

للعراق حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم على أن يكون مقيد لمجلس تشريعي وقد تنامت نشاط الجمعيات والأحزاب السياسية في انقاظ المشاعر الوطنية وتوجيه أعضائها إلى العمل المنظم على تحقيق الاستقلال وبث الحماية بين الجماهير وعقدت الاجتماعات السرية بين الوطنيين للتداول في شؤون البلاد وتقرير مصير العراق واستغل الوطنيون بعض المناسبات الدينية التي يجتمع فيها الجمهور في مدينتي النجف وكربلاء لمناقشة وضع البلاد وتقرير السياسة التي يجب أن تتبع إزاء السلطة المحتلة[1].

كانت النجف من مراكز الثورة المهمة إلى جانب كربلاء وعقدت فيها الاجتماعات السرية المتوالية لغرض التخطيط للثورة فكان طموحهم الاستقلال التام واعفاء السيطرة البريطانية المتمثلة بالانتداب فقامت الزعامة الدينية الشيعية في العراق بدور خطير في تفجير تلك الثورة وبرزت الأخوة العراقية بين السنة وإخوانهم الشيعة في حركة رائعة سميت بحركة الموالد النبوية[2].

وكان للوعود البريطانية التي أطلقوها للعرب خلال سنوات الحرب العالمية الأولى عن حقهم في تقرير مصيرهم بدأت الشعوب تطالب بتحقيق وما وعدتهم به بريطانيا، لكن المملكة البريطانية تورطت بكذبها فاستغل رجال الدين والأحمدية المثقفون واتخذ من تلك الوعود سلاحا لبث الوعي الثوري بين أبناء الشعب العراقي[3]، اجتمعت جميع هذه التصرفات التي مارستها الإدارة البريطانية لتؤدي إلة انفجار شعبي شارك فيه جميع أبناء الشعب العراقي وكان الدور الأكبر فيه لأبناء العشائر والقبائل العربية في الفرات الأوسط تمخض عنه ثورة شعبية كبرى انطلقت من 30 حزيران 1920 كبدت المحتلين الغاصبين خسائر كبيرة سواء كانت مادية أو معنوية، ونبهت البريطانيين إلى أن الشعب العراقي هو شعب حي وواع أوصلت صوت العراقيين إلى المحافل الدولية مثل عصبة الأمم.

[1] محسن جبار العارضي، مرجع نفسه، ص 110.

[2] علاء عزيز كريم، مرجع سابق، ص 51.

[3] نوار محمود سعد الملا، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثاني: الموقف الشعبي من تنصيب الملك فيصل

واجه تنصيب الملك فيصل وحكومته عقبات وداخلية وخارجية يتوقف على حلها استقرار الأمور في البلاد واستكمال الكيان السياسي[1]، وقد شهدت تلك الفترة حراكا مستمرا مع تباين المواقف لدى الجانبين البريطاني والمحلي[2].

كان المستر أرلوند ولسن أول من رشح فيصل لعرش العراق وأيد الترشيح والكولوتيل ولسن الذي كان يرافق فيصل في زيارته إلى لندن في تموز 1920 وقد لقي الملك فيصل ترحيبا، وغن كان محفوفا ببعض الخطر من بعض الفئات، فقد التقى الملك فيصل منذ اليوم الأول في مدينة البصرة بالشعب العراقي وأرسل عدد كبير من الشعب تهانيه إلى جلالة الملك حتى أن عدد من العشائر العراقية أقاموا ولاء له في البصرة لشرف تنصيب الملك فيصل كما حدث في البصرة وبغداد[3].

ولما وصل إلى بغداد في 20 حزيران 1921 استقبل استقبالا منقطع النظير وأخذت الولائم والحفلات تقام السموة من قبل الطرائف المختلفة والنحل المتباينة ونزل الأمير في " الحلة" فعرج إلى " الكوفة" و" النجف" و" كربلاء" لزيارة مراقد أجداده والتعرف على حماة الشريعة ورؤوس القبائل فلقي كل عطف وتأييد[4]، وقد أحس طالب النقيب أن الرياح تجري عكس ما يتمناه وان البريطانيين لا يريدونه وتحول ذلك الإحساس إلى حقيقة عقب عدم دعوته ضمن الوفد العراقي الذي سافر إلى القاهرة[5]، فقام السيد طالب وزير الداخلية والمسترجون فليبي ومستشار وزير الداخلية من افشال المشروع حيث كان المستر فيليبي يدعو إلى قيام دولة قائمة على النظام الجمهوري في العراق وكان السيد طالب النقيب يدعو

[1] جودت جلال كامل واحمد حسين طه، مرجع سابق، ص 540.

[2] نوار محمود سعد الملا، مرجع سابق، ص 30.

[3] عبد المير العكام، الحركة الوطنية في العراق من 1921 – 1933، مطبعة الأداب، النجف، 1975، ص 53 – 58.

[4] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج1، مصدر سابق، ص 45.

[5] عامر عبد الرزاق ضفار، مرجع سابق، ص 120.

لملكية عراقية غير هاشمية وبذلك ألقت القوات البريطانية عليه ونفي على إثر ذلك إلى جزيرة سيلان[1]، وقامت الجرائد المحلية بالترحيب والتأييد وأقالت المستر فيليبي من وزارة الداخلية الذي أكد من جهة على التزام الحياد في قضية اختيرا العراقيين ملكا عليهم[2].

وعلى اثر ذلك نشط أنصار فيصل بالدعاية له في مختلف انحاء العراق على رأسهم رئيس الحكومة عبد الرحمان الكيلاني، والضباط الوطنيون كانوا من دعاة الأمير فيصل قلبا وقالبان واما الفئات الخرى فيتحدث أمير الريحاني:" بقي أهل الشيعة وهم على الإجمال في حالة غامضة كان يصعب التكهن بها، والعشائر وهم مترددون متقلقلون، والأقليات المسيحيون واليهود الذين كانوا يحسبون القوة المسيطرة ملجاهم الأول وحضنهم الأدوم[3]، فقد عانى فيصل من الثقل السياسي الذي سيكشفه في التعامل مع ارث ثقيل خلفه حكم عثماني متخلف واحتلال بريطاني استعماري يشوبه التشابك والتعقيد[4]، حيث كانت سياسة الملك فيصل وغموض بعض جوانبها قد عرضته إلى اتهامات عديدة فلم ينصفه الانجليز ولا أنصفه العراقيون، قال أصدقاؤه الانجليز انه انقلب عليهم بعد التتويج، وقال المتطرفون من الوطنيين أنه يخدم مصالح الانجليز ويعمل بأوامرهم، فهي أصلا وأساسا واحدة لا انجليزية ولا وطنية بل فيصلية عراقية[5].

لم يقف جميع المنتقدين وأصحاب الكلمة والرأي إلى جانب فيصل فإن العديد من المثقفين البارزين ومن يمكن وصفهم " بالراديكاييين" قد وقفوا ضده وانتقدوه بشره بل وكان هذا المر تميد أحيانا إلى أقرب المقربين إليه[6]، ومن المقالب الواضحة في رسائل المسبيل أنها

[1] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6، بيت الوراق للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2010، ص 67.

[2] زكي صالح، مرجع سابق، ص 61.

[3] عامر عبد الرزاق ضفار، مرجع سابق، ص129.

[4] فلاح محمود خضر البياني، أساليب السياسة البريطانية في العراق 1917 – 1920، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، ص 30.

[5] محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 132.

[6] عبد المجيد كامل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 89 – 90.

حاولت أن تشكك بقدرة العراقيين على حكم أنفسهم بتبرير الوجود البريطاني في العراق وحاولت أن تزرع خلاف حاد بين السنة والشيعة ضمانا للمصالح البريطانية[1].

وفي ظل الملكية التي تأسست عام 1920 اتضح تدريجيا الكثير من الانقسامات المثيرة للاضطرابات في المجتمع العراقي ألا وهو النزاع المزدوج بين العشائر والمدن النهرية وبين العشائر ونفسها وعلى الرغم من ان الملكية الهاشمية كانت من صنع الانجليز فقد كان خلال العقدين الأولين من عمرها مفعمة بروحية متناقضة أساسا لروحيتهم، ولن الملك فيصل كان يعرف إلى أي مدى يعتمد المر إلى استرضاء الشيعة[2].

أما في الكاظمية فقد نظمت مظبطة طالب فيها بحكومة " عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم وهو احد أنجال الملك حسين على ان يكون مقيدا بمجلس وطني".

أما ممثلو النجف والكوفة" انشاء حكومة عربية إسلامية يرأسها أحد أنجال الشريف حسين على أن يكون مقيدا بمجلس تشريعي".

في كربلاء: افتى رجال الدين بتحرير انتخاب غير العربي المسلم وقدم ممثلو المدينة عريضة تطالب:" أحد انجال الشريف حسين ليكون أميرا على البلاد مقيدا بمجلس منتخب من أهالي العراق ليؤسس أسس الدولة المنبعثة من روحية الأمة".

وفي 16 حزيران 1921 أوضح رئيس الحكومة العراقية المؤقتة عبد الرحمان النقيب أن على حكومته تهيئة الاستعدادات الملائمة لاستقبال الأمير فيصل وشكلت لجنة لهذا الغرض وأظهر الرأي العام إجماعا على قبوله[3]، وكان نجاحه في كسب أكبر عدد من الجماهير

[1] عبد المجيد العلوجي، العراق في رسائل المس بيل 1917 – 1926، تر: جعفر الخياط، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2003، ص 25.

[2] حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1990 – 1995، ص 43 – 44.

[3] محمد مظفر الأدهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية 1920- 1932، مكتبة الذاكرة، بغداد، 2009، ص 41 – 60، 61.

خلال ثلاثة أيام من 25 حزيران إلى 28 حزيران 1921 عن طريق زيارته للعتبات المقدسة في النجف وكربلاء، قد حفزه وأصبح عامل دع أدرك خلاله أن استخدام العامل الديني مهم لإنجاح سياسته[1]، وقد تعددت مواقف العراقيين بتعدد فئات الشعب العراقي الاجتماعية والدينية والعراقية.[2]

وقد تمكن الملك فيصل خلال فترة حكمه توحيد شرائح المجتمع ومنع أي خلاف عنصري أو مذهبي داخل المجتمع العراقي[3].

[1] علاء عزيز شريف، مرجع سابق، ص 69.

[2] ممدوح عارف الروسان، العراقيون والاحتلال البريطاني للعراق 1914 – 1918، جامعة اليرموك، ص145.

[3] عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المختصر في تاريخ الوطن العربي المعاصر 1914 – 1993، جامعة كلية التربية للبنات، بغداد، 2013، ص 32.

المبحث الثالث: رفض الحركة الوطنية لمعاهدة 1920

كان موقف الشعب العراقي من المعاهدة الذي تجلى في نشاطات أقطاب الحركة الوطنية من شخصيات سياسية ورجال دين وأحزاب وطنية، امتداد لموقفهم من الانتداب والوجود البريطاني في العراق[1]، فكانت نظرة الجماهير العراقية إلى المعاهدة انها ستكون بداية مرحلة من العلاقات مع الانجليز، وقد تخلصوا من قيود الانتداب او الوصاية أو الحماية وخطوة نحو الاستقلال التام، لأن المعاهدة تدل على الاستقلال لا تعقد إلا بين المستقلين، فضلا عن كونها آلية تمكن العراق كأمة فقيرة غير متقدمة من تلقي الدعم والمساعدة من بريطانيا، وليس بمقتضى الضرورة كما ينطوي عليه نظام الانتداب الذي يعد في نظرهم مرادف للاستعمار[2].

هذا الاختلاف والخلاف في وجهات النظر والنوايا حول مفهوم المعاهدة والانتداب والعلاقة بينهما، أثار مشاكل بين الطرفين مما جعل أمد المفاوضات يطول، وقد انتهجت بريطانيا من خلال معتمدها السامي في العراق أساليب مختلفة من السياسة لممارسة الضغوط على الملك فيصل وحكومته، ولم تخلو تلك السياسة من قطع الأصوات المناهضة للانتداب من زعماء الحركة الوطنية ونفيهم خارج العراق، وغلق الصحف الوطنية[3].

وقد وافق الملك فيصل على الهيئة النهائية للمعاهدة كما أقرها مجلس الوزراء ونشرت المعاهدة يوم 13 أكتوبر 1922م في بغداد ولندن، باسم جلاله ملك بريطانيا وجلاله ملك العراق[4]، حيث استمر الغضب الشعبي على بنود المعاهدة المتضمنة لشروط الانتداب والأجواء التي رافقت توقيعها رغم اعتراضات الحركة الوطنية، فضلا عن موقف الرأي العام

---

[1] عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 1921 -1933، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1975، ص 39.

[2] محمد مظهر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، مرجع سابق، ص 177.

[3] استغل المندوب السامي مرض الملك فيصل فأخذ زمام الأمور بيده لقمع الحركة الوطنية، فأمر بإغلاق حزبي الوطني والنهضة ونفي أعضائها وقصف العشائر المعارضة للسياسة البريطانية، أنظر: عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، ص28.

[4] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، ص 33.

والبريطاني المستقل كجملة جراء النفقات البريطانية في القرن الوسط، وتخليص الشعب البريطاني من نفقات الإدارة البريطانية في المنطقة[1].

وبعد ان ضمنت بريطانيا السيطرة على النظام العراقي وتثبيت أسس الانتداب من خلال بنود المعاهدة التي وقعت بين الطرفين، ثم جاءت المشروع الملحق لتهدئة الرأي العام البريطاني والعراقي، ودفع عجلة الانتخابات في العراق إلى المام، وركزت جهودها لضمان الإشراف والسيطرة على شؤون العراق عبر اتفاقيات منفردة تفرعت عن المعاهدة التي نصت على الدخول في مفاوضات لأجل انجاز تلك المعاهدة[2]، وقد انهلت شدة المقاومة التي ابداها الشعب العراقي بكل أطيافه أثناء ثورة العشرين السلطات البريطانية وأجبرت على تغيير سياستها إلا ان كل المعاهدات التي عقدتها كانت لها مكاسب لها وكان لشخص فيصل الأول وخبرته السياسية الدور البارز في عقد تلك المعاهدات التي خيبت آمال العراقيين.

[1] ليلى ياسين حسين، المعاهدات العراقية البريطانية الأولى لعام 1922 والتوقيع عليها، ' د ط)، (د ت)، ص 403.

[2] عن تفاصيل المعاهدة، أنظر: عبد الرزاق الحسيني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، مصدر سابق، ص 30 – 44.

الفصل الرابع

أثر الحرب العالمية الثانية على سياسة بريطانيا اتجاه العراق

1939-1945

تعد الحرب العالمية الأولى نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية إذ أدت إلى بروز قوى جديدة أصبح لها دور كبير في مجال السياسة الدولية، وقد أدت هذه الحرب إلى إضعاف الدور البريطاني على صعيد العلاقات الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: تولي الوصي عبد الاله الوصاية واندلاع الحرب العالمية الثانية

تنصيب بريطانيا الوصي عبد الاله واندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 نيسان 1939، توفي الملك الغازي من جراء اصطدام سيارته التي كان يقودها بنفسه[1] بعمود كهربائي[2] في حدائق القصر واذيع ان الحدائق مفتوحة لمشاهدة الجمهور، لكن السيارة لم تصب بخدش وإنما أصيبت بعطب جانبي ضئيل، وتأكد أن السيارة فقدت المقود بعد ان تم ضرب الملك الذي يقودها.[3]

لقد أحدث وفاة الملك الغازي فاجعة في العراق[4]، وقد اضطربت بغداد اضطرابا عظيما لهذه الفاجعة[5]، وهاج الشعب العراقي وصاح وندد بالاستعمار البريطاني وهجم المتظاهرون على مبنى القنصلية البريطانية في الموصل وقتلوا القنصل البريطاني[6]، انتقاما للملك الغازي وكسرو نوافذ القنصلية وألحقوا بها بعض الأضرار وعلى اثر هذه الحداث انتشرت منشورات كثيرة[7]، مفادها أن مقتل الملك غازي بهذه الصورة المفاجئة أوجد في الرأي العام كثيرا من الشكوك فوهب الكثيرون إلى أن أصابع الانجليز لعبت دورا هاما في تدبير هذا الجانب[8]، وذلك بسبب سياسة الملك الوطنية والقومية التي كانت تتعارض مع المصالح البريطانية[9]، فاضطرت الشرطة للقبض على عدد كبير من مروجي هذه الاشاعات وموزعي هذه

[1] زكي صالح، مرجع سابق، ص 108.

[2] عبد الهادي الخماسي، الأمير الاله 1939 -1950، دراسة تاريخية سياسية، ط1، دار فارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص65.

[3] عصام عزيز شريف، مصدر سابق، ص 184.

[4] أبو خلدون ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 592.

[5] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ط7، دار الرافدين للنشر والتوزيع، 2008، ص 203.

[6] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 218.

[7] عبد الرزاق الحسيني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، مصدر سابق، ص 204 – 205.

[8] أبو خلدون ساطع الحصري، مصدر سابق، ص 586.

[9] وئام شاكر غني عطرة: موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا اتجاه العراق 1933 – 1939، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد26، بغداد، 2015، ص 223.

المناشير[1]، وشاع ان الألمان هم المحرضين على هذه الحوادث[2]، والحقيقة ان الشعب تألم وفوجئت المملكة وفجعت بفقده ملكا وشابا ووطنيا وطموحا عقدت الأمة على المستقبل في عهده أسمى الآمال[3]، أما أتباع الانجليز من العراقيين أكثر مغالاة في عداوتهم لغازي فبعضهم طالب آخرون بقتله[4].

لقد أتاح مقتل الملك غازي حرية تامة للبريطانيين في تحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية دون قيد او شرط[5]، كما ان مجلس الوزراء إلتئم في قصر الزهور بعيدا عن الفاجعة واتخذ تسمية المير عبد الاله[6]، وصيا على جلالة الملك بالنظر إلى عدم بلوغه سن الرشد القانونية[7]، لأنه كان لابد من وصي على العرش يقوم بواجبات الحكم حتى بلوغ الملك سن الرشد 18 عاما[8].

أجمع المجتمعون على ان يكون المرشح للوصاية من أمراء البيت الهاشمي، وقد تمكن نوري السعيد من إزاحة كبير البيت الهاشمي وأخيه، حيث سعى هو وأنصاره إلى إقرار وصاية المير عبد الاله الذي تنطبق عليه الصفات والشروط المطلوبة[9].

تم بهذا الأسلوب انتخاب المير عبد الاله وصيا على ابن أخيه الملك فيصل الثاني، قد قدم طلبا إلى وزير الداخلية ناجي شوكت ليكسب الجنسية العراقية بعد ان ظل يحتفظ

---

[1] عبد الرزاق الحسيني، مصدر سابق، ص 205.

[2] موسى الشابندر، ذكريات بغدادية، العراق بين الاحتلال والاستقلال، ط1، رياض الريس للكتب والنشر والتوزيع، لندن، 1993،ص 215.

[3] زكي صالح، مرجع سابق، ص 109.

[4] كمال ديب، مرجع سابق، ص 53.

[5] وئام شاكر غني عطرة، مرجع سابق، ص 223.

[6] الوصي عبد الاله: ولد في مدينة الطائف 1913 وتربى في كنف جده الشريف حسين شريف مكة وصل إلى بغداد عام 1926، ذهب إلى القدس ليدرس في كلية فكتوريا بالإسكندرية وعاد إلى بغداد ليعيش ملحقا بالمفوضية العراقية برلين، وشغل منصب حتى عام 1937، اختير وصيا على الملك فيصل الثاني عام 1939، أصغر من سن الملك قتلا في طبيخة ثورة 14 تموز 1958، أنظر: طارق الناصري، مصدر سابق، ص 40.

[7] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، مصدر سابق، ص 204.

[8] أبو خلدون ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 522.

[9] عبد الرزاق الحسيني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج5، مصدر سابق، ص81.

بجنسيته الحجازية، فقد أحدثت وصايته انقساما في الرأي فقد أبدى علي جودة اليوبي اعتراضه عليها مؤكدا أنه ليس لحكمه ولا من المصلحة أن يكون رجل بمثل عمره الأمير عبد الاله وافتقاره للتجربة أما جميل المدفعي فكان ميالا إلى توليه المير زيد وفي ذات الوقت كان متحفظا في تصريحاته ضد ترشيح الأمير عبد الاله وكانت هناك أطراف وآراء تشبه رأي المدفعي[1]، وقد سهل ذلك تمكن نوري السعيد بمساعدة رهط من أصدقائه الضباط من تشكيل الوزارة الثالثة[2]، وضمت طه الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ورستم حيدر والتي اكتسبت تأييد الكتلة العسكرية لها قوة مضاعفة[3]، واقترح نوري السعيد مجلسا استشاريا يأخذ مكان الملك ولكن الانجليز كانوا يفضلون عبد الاله الأكثر ولاء وتبعية لهم من بني هاشمي العراق[4]، وفي 6 نيسان 1939 عقد مجلس الأمة (الأعيان والنواب) جلسة مشتركة للبت في أمر الوصاية على عرش العراق حيث وافق مجلس الأمة بالإجماع على تعيين الأمير عبد الاله وصيا على الملك فيصل الثاني الذي لم يبلغ السن القانونية وقد أدى الوصي اليمين القانونية أما مجلس الأمة[5]، والذي ظل يحكم البلاد بالتعاون مع نوري السعيد منفذا مصالح بريطانيا في العراق[6].

فعند نشوب الحرب العالمية الثانية 1939 تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة قتال بين الدول المتحاربة وأصبحت تمثل هدفا استراتيجيا لجميع الأطراف الأوروبية من الناحية الاقتصادية والعسكرية[7]، حيث ان بريطانيا تعتبر العراق من اهم وذلك لموقعها الجغرافي واهميته الاستراتيجية، وبوقوعه على طريق مواصلاتها على طريق الهند، فضلا

[1] عبد الهادي الخماسي، مرجع سابق، ص 82- 205.

[2] فلاح محمود خضر البياني، مدينة الهندية طويريج في العهد الملكي 1921 – 1958، ج2، مرجع سابق، ص 100.

[3] عبد الهادي الخماسي، مرجع نفسه، ص 205.

[4] كمال ديب، مرجع سابق، ص 54.

[5] طارق إبراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 – 1958 آخر ملوك العراق، ط1، 2011، ص 08 – 09.

[6] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 219.

[7] محمود رزوق احمد، مرجع سابق، ص 113.

عن أهميته الاقتصادية ووجود النفط في أرضه[1]، وكذلك طريق عبور بريا ومهما يربطها بالرشق الآسيوي والهند[2].

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 إلى تأثر العلاقات العراقية البريطانية التي اتسمت بتدهور العلاقات نتيجة للموقف العراقي والمؤسسة العسكرية والسياسية العراقية[3].

وبذلك بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية واضحة العيان خاصة بعد توتر العلاقات السياسية بين بريطانيا وألمانيا[4]، إذ أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في 3 أيلول 1909 فأعلن العراق على إثر ذلك التزامه بمعاهدة 1930[5]، وأقدمت حكومة نوري السعيد 5 أيلول 1939 على قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا 4 سبتمبر 1939[6]، وأخرجت حكومة نوري السعيد الألمان من العراق[7]، واعتبارهم كأسرى حرب وأرسلتهم إلى الهند[8].

لقيت سياسة نوري السعيد المنحازة معارضة شديدة عند الأوساط القومية التي رأت ضرورة اتباع سياسة غير منحازة لأي من المعسكرين المنحازين بهدف دراسة الوضع الدولي جيدا من أجل اتخاذ موقف يخدم القضية الفلسطينية، وخاصة أن لبريطانيا مواقف مسيئة من هذه القضية، إضافة إلى اضطهاد فرنسا للقوى القومية في سوريا ولبنان[9]، والوقوف إلى جانب فلسطين التي كانت تحت الاحتلال البريطاني والتي كانت في حرب داخلية بسبب تعرضها لهجرات واسعة من المستوطنين اليهود من كافة أرجاء العالم ووقوف القوى الوطنية الفلسطينية بوجه هذه الهجرات[10]، فخلال الحرب العالمية الثانية برزت عدة رموز لحركة

[1] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 199.

[2] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 14.

[3] حنان فاهم ميري الصالحي، مرجع سابق، ص 290.

[4] وئام شاكر غني عطرة، مرجع سابق، ص 223.

[5] زكي صالح، مرجع سابق، ص 109.

[6] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، مرجع سابق، ص 86.

[7] محمد صالح منسي، مرجع سابق، ص 78.

[8] مذكرات عزيز شريف، مصدر سابق، ص 184.

[9] محمد مظفر الأدهمي: الأبعاد القومية لثورة ما بس 1941 في العراق، داري الحرية للطباعة، بغداد، ص 10 – 11.

[10] وسيم رفعت عبد المجيد، مرجع سابق، ص 62.

التحرر الفلسطينية حيث جاء مفتي فلسطين محمد أمين الحسني إلى بغداد 16 تشرين الأول 1939، فاستقبل رسميا ثم لعب دورا في الأحداث السياسية، وقد التف الناس بل إن عددا من الضباط قد اجتمعوا اليه وكانوا يستشيرون برأيه ويسترشدونه بحكمته وقد أحبوه كثيرا لعداوته مع الانجليز[1]، لكن النخبة الحاكمة أصابها القلق لوصول المفتي وما ينطوي عليه من مخاطر وتهديدات تؤثر على الأمن الداخلي والاضطراب السياسي، وكانوا يشعرون أن العلاقات العراقية البريطانية سوف تتأثر بوجوده في بغداد، فقد استغل فرصة نشوب العرب العالمية الثانية وبدأ يحرك النشاط السياسي في العراق، ويعلب دورا خطيرا وامتد تأثيره إلى الحسين والقادة العسكريين وأقنعهم بالوقوف ضد البريطانيين الذي يريدون الحصول على حقوق أكثر مما وفرته لهم معاهدة 1930[2]، وقد اثر ذلك على حكومة نوري السعيد وعلى الاستقرار السياسي في العراق تأثيرا كبيرا اذ انقسم الرأي العام العراقي والعربي بصدد الموقف الواجب اتخاذه اتجاه القوى المتحاربة[3].

ومن هنا اتضح للعقداء الأربعة أنهم لا عليكم الاعتماد على نوري السعيد الذي أعلن انحيازه التام لبريطانيا في وقت كانت القضية الفلسطينية محور التحرك السياسي في العراق[4]، وقد فشل نوري السعيد في تحقيق أغراضه، قد اعلن استقالته في 31 آذار 1940، وشكل رشيد علي الكيلاني وزارته الثانية في 31 مارس 1940[5]، وقد مارست بريطانيا الضغط السياسي والاقتصادي وعملت على اسقاط وزارة رشيد عالي يؤيدها في ذلك الوصي عبد الاله ونوري السعيد وزير الداخلية 1941 تعرضت الوزارة إلى معاضة منظمة تطالب باستقالة الوزارة إلا أن رشيد عالي وبتأييد من الجيش طلب سجل المجلس وكتب الإدارة الملكية لعرضها على الوصي الذي رفض توقيعها ولإخراج حكومة رشيد عالي هرب الوصي إلى

[1] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 184 – 188.

[2] محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 92 -93.

[3] محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 89.

[4] محمد مظهر الأدهمي، الأبعاد القومية لثورة ما بس 1941 في العراق، مرجع سابق، ص14.

[5] محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 90.

الديوانية مقر قيادة الفرقة الثالثة بعدها قدم رشيد عالي استقالته ووزارته 31 كانون الثاني 1941[1]، وقد أعلن الجيش تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني، الذي أرهب نواب البرلمان للتصويت بخلع الأمير عبد الاله من الوصاية وتعيين أحد كبار السن من العائلة الهاشمية، الشريف شرف بلا عنه، وبالرغم من ان العراق لم يعلن الحرب رسميا على بريطانيا إلا ان الحقيقة كانت مشابهة واستمر التمرد أو الانقلاب إلى ثلاثين يوما[2].

[1] عبد الرحيم ذو النون زويد، الاحتلال البريطاني الثاني في العراق 1941، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة الانبار، كلية الآداب، العدد4، أيلول 2010، ص 114 – 115.

[2] علي أبو الطحين، ملك العراق الصغير فيصل الثاني، ط1، دار ومكتبة عدنان، 2014، دمشق، ص 53.

المبحث الثاني: حكومة رشيد عالي الكيلاني والضغط البريطاني 1941

كان الوضع السياسي في العراق بدايت الحرب مضطرب بسبب المنافسة بين السياسيين وتدخل الجيش في السياسة، وفي 22 فيفري 1940 شكر نوري السعيد وزارته الخامسة والتي اتسمت بالضعف وعدم تأييد الرأي العام وكذلك معارضته لكتلة العقداء الأربعة*، الذي تحول ولائهم الى الكيلاني بعد انكشاف نوايا نوري السعيد وموقفه من الحرب ومن بريطانيا[1].

وفي 31 مارس استقالت حكومة نوري السعيد، والتي أعقبها وزارة رشيد عالي الكيلاني[2] الثالثة (31 مارس 1940، 31 كانون الثاني 1941)، فكانت وزارة ائتلافية لديها القدرة على تحقيق الوحدة الوطنية ولم يطل الأمر حتى واجهت هذه الحكومة الانقسامات في الرأي، وفي 10 جوان 1940 أعلنت إيطاليا دخولها الحرب ضد دول الحلفاء تأزم الموقف بين العراق وبريطانيا ولا سيما أن حكومة الكيلاني أعلنت الحياد التام والتريث في أمر قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، الأمر الذي لم يرضي بريطانيا[3].

استمر الموقف بعدم الثقة بحكومة الكيلاني بشكل سمه أساسية في السياسة البريطانية، فلجأت بريطانيا إلى ممارسة ضغوط مختلفة في محاولة اضعاف حكومة الكيلاني، فطلبت

---

* العقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ، محمود سلمان، فهمي سعيد، كامل بثي)، أنظر محمود حمدي الجعفري، المرجع نفسه، ص63.

[1] محمد حمدي الجعفري: مرجع سابق، ص 95.

[2] رشيد عالي الكيلاني: (1892 – 1965) رئيس وزراء ووزير سابق، ولد محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب آل سيد مراد القادري الكيلاني في بغداد عام 1892م، وفي عام 1908م دخل مدرسة الحقوق ليتخرج منها عام 1914م وعمل بعدها بالمحاماة وأثناء الحرب العالمية الأولى عين وكيل لمديرية الأوقاف في بغداد، عين عام 1921م قاضيا في محكمة الاستئناف ليصبح عام 1924م وزيرا للعدل في حكومة النقيب، لكنه استقال، شغل منصب وزير الداخلية ثم انسحب في 1927م، توفي 28 أوت 1965م، للمزيد انظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص 278 – 279.

[3] طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي (1919 – 943)، تحقيق: خلدون ساطع الحصري، ج1، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1967م، ص 343 – 346، ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث 1900 – 1950 ترجمة: طه التركيتي، ج2، بغداد 1988، ص 457.

انزال قواتها في البصرة ومن ثمة مرور عبر العراق إلى فلسطين[1]، وبناء على الخطة التي رسمتها بريطانيا والتي مضمونها زعزعة الوزارة واسقاطها، فقام نوري السعيد بتقديم استقالته وقدم ناجي شوكت استقالته فاضطر الكيلاني إلى قبول الاستقالة، إلا أنه ازداد تمسكا اتجاه الضغوط التي تعرض لها من البلاط الملكي والسفارة البريطانية[2]، وحاول الكيلاني تأكيد منهاج وزارته السياسي مجددا في أهمية التحالف مع بريطانيا، غير ان هروب الوصي إلى الديوانية وامتناعه عن تصديق القوانين، وإزاء هذه الضغوطات استقالة هذه الوزارة في 31 كانون الثاني 1941[3]، بعد استلام الوي استقالة حكومة الكيلاني شكل طه الهاشمي وزارة جديدة في شباط 1941، وكانت حكومته خاضعة لإدارة بريطانيا وتوجه الوصي في قطع العلاقات مع دول المحور ووضع حد لنشاطات السياسة، مما ولد ردود فعل قوية دفعت قادة الجيش للقيام بانقلاب الإطاحة بحكومة الهاشمي[4].

وبعد استقالة وزارة الهاشمي وهروب الوصي، شكلت حكومة عشرية في 3 نيسان 1941 أطلق عليها حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني[5]، وفي ظل هذه الأوضاع اخذت بريطانيا تخطط للتدخل المسلح للقضاء على حكومة الدفاع الوطني التي اتهمت بموالاتها للدول المحور، واعتبرت عودة الكيلاني إلى الحكم تهديدا لمصالحها، وشرعت بالمماطلة كأسلوب من أساليب الضغط والتهديد على الحكومة العراقية وعدم الاعتراف بها، وتبع ذلك استخدام الأسلوب الضغط العشري، حيث أصرت القوات بالهجوم

[1] قيس جواد علي الغريزي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية (1892 – 1965)، دار الحوراء للطباعة، بغداد (2006م)، ص 140 – 141، ستيفن لونكريك، أحداث العراق السياسية (1932 – 1958م)، مجلة الآفاق العربية، طبع في بغداد، العدد 87، سنة (1417هـ – 1966)، ص 26.

[2] إسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد الكيلاني، ط1، دار الطليعة للنشر، بيروت 1974، ص 51 – 52.

[3] عبد الرزاق الحسيني، الوزارات في العهد الملكي، ج5، ص 192، الصباغ، صلاح الدين الصباغ، فرسان العربية في العراق، دمشق 1956، ص 82 – 83.

[4] عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ج5، ص 195 – 227 – 244.

[5] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات في العهد الملكي، ج5، ص 222، محمد حمدي الجعفري مرجع سابق، ص 104.

معلنة بدء الحرب[1]، استطاعت القوات البريطانية السيطرة على الأمور بعد معارك عديدة مع القوات العراقية[2].

في هذه الحالة سعى رشيد عالي الكيلاني إلى طلب المساعدة من قوات المحور، وارسلوا بعض الشحنات من الأسلحة، لكنها لم تحقق معونة حادة لحرب العراق مع بريطانيا[3]، في تلك الأثناء تضاعفت القوات البريطانية في العراق فأدركت رئاسة اركان الجيش أن البلاد مقبلة على مصائب الاحتلال، فكونت لجنة باسم (لجنة الأمن الداخلي)، ورات اللجنة بمفاتحة الشعب بخسارته ضد بريطانيا وعقد هدنة[4]، وانتهت المجابهة التي كان سبب خسارتها انقسام رأي السادة العراقيين وتضارب والمصالح الوطنية لمصالح البريطانيين وبعدها عاد الوصي إلى بغداد ومعه نوري السعيد وجودت أيوب ودخلوا قصر الزهور واستقبلوا استقبالا رسميا[5].

[1] عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941، مكتبة العنصرية للنشر، صيدا (د، ت)، ص 111، زينب كاظم أحمد العلي، البصرة خلال ثورة مايس 1941، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب (1988م)، ص 44 – 54.

[2] عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ص 280 – 282.

[3] فرازفون باين، مذكرات فرازفون باين، ترجمة فاروق الحرير، ج2، ط1، بيروت، (د،ت)، ص 679 – 680.

[4] عبد الرزاق الحسيني، المصدر نفسه، ص 282.

[5] محمد الدر، الحرب العراقية البريطانية، ط1، بيروت، 1969، ص45، محمد حمدي الجعفري، مرجع سابق، ص 144.

المبحث الثالث: حكومة المدفعي والضغط البريطاني

تسلم المدفعي* مسؤولياته في الحكومة الجديدة، حيث صدرت الإدارة الملكية في 2 جوان 1941م بتشكيل الوزارة، وأعلن انه سيتبع سياسة جديدة، نال هذا استحسان الملك غازي والسياسيين[1]، فضلا عن ذلك فإن الحكومة تعرضت إلى انتقادات شديدة من لدن السادة السابقين من أمثال نوري السعيد ورشيد الكيلاني، إذ كان هؤلاء غير مرغوب فيهم من طرف الحكومة واعترض جميل المدفعي على عودتهم إلى العراق[2]، وقد ازدادت الأصوات المعارضة للحكومة بصورة أكبر عما كان في بداية تشكيلها، واخذت تندد بموقف الوزارة من الحريات الدستورية، كذلك موقف الحكومة من الامتيازات النفطية، والمعاهدات الثنائية التي صادقت عليها[3] نتيجة للمعارضة الشديدة التي لاقتها حكومة المدفعي، فقد قرر تطبيق قانون منع الدعاية المضرة[4].

حاول نوري السعيد اسقاط الحكومة، ووجد من الضروري التعاون مع العقداء الأربعة لتحقيق الهدف، لكون العقداء الأربعة من اشد المعارضين لحكومة المدفعي في هذا الوقت، لابد من ابعادهم عن مناهجهم من طرف حكومة المدفعي واسناد وزارة الدفاع إلى المقربين منه[5]، شعر المدفعي بالتقارب الحاصل بين السياسيين الضباط، لذا حاول تدارك الموقف،

---

* جميل المدفعي: وهو احد أعضاء جمعية العهد السرية في إسطنبول، شارك في الثورة العربية عام 1916م، فتولى قيادة المدفعية اتخذه الأمير فيصل مستشارا له في الشؤون العسكرية وكان محل ثقته، اذ كان يستعين به المير فيصل وقت الازمات، أعلن مخالفته لمعاهدة 1930 وفي اعقاب انقلاب بكر صدقي في قسم منصب رئاسة الوزارة في ظل ظروف حرجة، ينظر: مير بصري، أعلام السياسة، (د، ط)، (د، ت)، ص 154 – 155.

[1] خيري العمري، الخلاف بين البلاد الملكي ونوري السعيد، مطبعة دار المعارف (بغداد 1979)، ص 53.

[2] سعاد رؤوف بشير محمد: مرجع سابق، ص 38.

[3] وافقت حكومة المدفعي على المعاهدات العراقية الإيرانية التي عقدت في عهد حكومة حكمت سليمان التي اعترت بمساحات مائية لصالح الحكومة الإيرانية لتفاصيل أنظر: خالد عيسى العربي، مشكلة بشط العرب في ظل المعاهدات والقانون (بغداد 1980)، ص 26.

[4] قانون منع الدعاية المضرة: كان الغرض من القانون الحد من نشاط السياسيين المعارضين ونصت المادة الرابعة (إن قام أي شخص عزيز بدعاية المضرة تقرر بقاءه في مكان معين أو منعه من الإقامة داخل العراق ويكون تحت المراقبة)، ينظر: د، ك البلاط الملكي، مقررات مجلس الوزراء، 1938، ص 21.

[5] قام جميل المدفعي بإسناد وزارة الدفاع إلى طبيخ نجيب وهو من المقربين له.

فقرر ابعاد العقداء الأربعة بعيد عن بغداد وإلا أنهم علموا بوجود مخطط ضدهم، فأرسلوا مبعوثين فلما تأكدوا قرروا اسقاط الحكومة[1]، وارسلوا انذار للمدفعي لتقديم استقالته من الوزارة وانه يتحمل المسؤولية عن تأخره في المر وتحت وطأة الضغوطات أذعن المدفعي وقدم استقالته في 24 كانون الأول 1938م، وبعد استقالته توجهت أنظار الكتلة العشرية إلى طه الهاشمي لتشكيل الحكومة إلا انه أعر عن رغبته في وزارة الدفاع، والرئاسة تترك لنوري السعيد، وتم تشكيل وزارة برئاسة نوري السعيد[2].

لقد تشكلت الحكومات العراقية بالتتابع وكل حكومة حققت ما أراده الاحتلال وفق ما هو مطلوب منها او ما توافق هذه السياسات مع الحكومات الملكية مع الرؤية البريطانية سواء مع سلطة الاحتلال أو بعد تحقيق الاستقلال الشكلي.

[1] عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، مصدر سابق، ص 187.

[2] عبد الرزاق الحسين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مصدر سابق، ص 51.

خاتمة

خاتمة:

ومجمل ما توصلنا إليه من خلال دراستنا لهذا الموضوع الشيق والثري المعنون بـ:" السياسة البريطانية في العراق 1920 – 1945" ففي هذه الحقبة الزمنية شهد الوطن العربي وخاصة العراق مجموعة من المتغيرات الجوهرية التي كانت بمثابة تحول جذري في تاريخ العراق الاجتماعي والسياسي خاصة ومن هنا يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات:

- إن مكانة العراق الاستراتيجية والاقتصادية (المتمثلة في النفط) جعلها محل أنظار التنافس العربي خاصة بريطانيا التي كانت هدفها إيجاد مناطق نفوذ لها في العراق، وقد كانت لبريطانيا حصة الأسد في الانفراد بالعراق والاستيلاء عليها فقد أطاحت بمنافسيها جميعا وأبعدت النفوذ العثماني عنها.
- الأوضاع التي كان يعيشها العراق من انقسام ديني وقومي والافتقار للاستقرار السياسي ومنه أصبح العراق محكوما بالتبعية الاقتصادية لبريطانيا باسم حماية العراق، وما عن انتهت الحرب العالمية الأولى تقرر مؤتمر سان ريمو 1920الذي تقرر فيه خضوع العراق للاحتلال البريطاني المباشر بعد ان كان خاضعا للسيطرة العثمانية، اعلان بريطانيا الانتداب على العراق الذي بدأت معه صفحة الكفاح الوطني من خلال التنظيمات السرية والعلنية وصاحبه هيجان الشعب وهو ما أدى إلى استقبال قتيل الثورة 1920 التي تندد برفض الانتداب ونيل الاستقلال، فقد التهبت المشاعر القومية والوطنية والدينية وهذه الأخيرة تكللت بالنجاح وأوقعت في صفوفها خسائر جسيمة، وقد حاولت بريطانيا بناء الحكومة وتنصيب الملك فيصل على العراق يعمل بإشراف بريطانيا من أجل تثبيت نفوذها وسيطرتها من خلال انتهاجها أسلوب التضليل لاختفاء عيوب الانتداب بتحويله إلى معاهدات بدء من المعاهدة البريطانية 1922 التي قابلها الشعب العراقي بالرفض والكفاح في سبيل تعديل هذه المعاهدة من أجل نيل الاستقلال وسعت إلى تطبيق نظام جديد يتيح حكم المنطقة وتعزيز نفوذها السياسي في العراق وكان لابد من انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للعراق والتصديق على المعاهدة.

- دخول العراق عصبة الأمم المتحدة واعترافه بها كدولة مستقلة وكان ذلك شكليا فقط وكان الهدف الحقيقي منه تأسيس جيش وتطويره من أجل سعيها لاستخدامه في قمع الاضطرابات والثورات، برز دور الجيش العراقي 1933 الذي عمل الملك غازي على تطويره وأصبح قوة وطنية ضاربة وأصبحوا يمارسون ضغطا قويا لتقليص نفوذ بريطانيا في العراق وهذا ما رفضته بريطانيا وسعت لإضافة الجيش وقد أدى ارتفاع هيبة الجيش ومكانته إلى تهيئة الظروف لحدوث انقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي. وقد صاحب ردود الفعل العراقية على الانتداب البريطاني هيجان الشعب العراقي وسخطه ورفضه لكل أنواع وأشكال الاستعمار، وهذا ما صاحبه تأييد أغلب الفئات لتنصيب الملك فيصل عذا فئة قليلة كانت رافضة. كذلك رفض الحكرة الوطنية لمعاهدة 1922 واستمرار الغصب الشعبي على بنود المعاهدة واعتراضات الحركة الوطنية مما أدى إلى نفيهم وغلق الصحف الوطنية للتوقيع على المعاهدة.
- وبعد اغتيال بكر صدقي برزت شخصيات عديدة على منصة الحكم سعت إلى التعاون مع بريطانيا على رأسهم نوري السعيد والوصي عبد الاله لتحقيق سياستها نحو العراق وهذا ما أدى إلى حدوث اضطرابات ومظاهرات كادت أن تؤدي بالعراق في مشاكل دولية صعبة.

أدى نشوب الحرب العالمية الثانية إلى بروز كتلة مناهضة لبريطانيا عرفت بكتلة العقداء الأربعة الذين تحول ولائهم إلى رشيد عالي الكيلاني الذي شكل حكومته الجديدة، فعملت بريطانيا للقضاء عليه كونه يهدد مصالحها وكانت بمثابة فرصة لإعادة هيمنتها على المنطقة مرة أخرى

الملاحق

الملحق رقم (01): المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922

المادة الأولى: بناء على طلب جلالة الملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يتقدم في أثناء مدة المعاهدة مع التزام نصوصها ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة دون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية.

المادة الثانية: يعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفا في العراق من تابعه غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إدارة ملكية دون موافقة جلالة ملك بريطانيا.

المادة الثالثة: يوافق جلالة ملك العراق على ان ينظم قانونا أساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي لا يجب أن يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة، وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة وكذلك يكفل ألا يكون أدنى تمييز بين السكان العراق بسبب قومية او دين أو لغة، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها.

المادة الرابعة: يوافق جلالة ملك العراق وذلك من غير مساس بنصوص المادتين (17) و(18) على أن يستبدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة جميع الشؤون المهمة، ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة فيما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية سليمة.

المادة الخامسة: لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى مما سيتم عليها الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين، وفي الماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق، ويوافق جلالته ان يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا

بحماية الرعاية العراقيين فيها، وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم.

المادة السادسة: يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى ان يدخل العراق في عضوية عصبة الأمم.

المادة السابعة: يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت لآخر الفريقان المتعاقدان الساميان، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الامداد.

المادة الثامنة: لا يتنازل عن أراضي ما في العراق، ولا تؤجر إلى أي دولة أجنبية، ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت إلا ان هذا لا يمنع جلالة ملك العراق بان يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين الأجانب ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابعة.

المادة التاسعة: يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك العراق ويكفل تنفيذها في المور العدلية لتأمين مصالح الجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان بتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية او العرف، ويجب ان توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتلغ إلى عصبة الأمم.

المادة العاشرة: يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات او الاتفاقيات ا التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بان تكون نافذة فيما يتعلق بالعراق وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيأ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها.

المادة الحادي عشر: يجب ألا يكون ميزة ما في العراق للرعاية البريطانيين او لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى على رعايا أي دولة من هي عضو في عصبة الأمم، او رعايا

أية دولة مما قد يوافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة، على ان يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع فيها لو كانت من ضمن أعضاء العصبة.

المادة اثنا عشر: لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع اعمل تنصيب، او المداخلة فيها، او لتمييز عنصر ما على غيره بسبب اعتقاده الديتني او جنسيته، على ان تخل تلك الأعمال بالنظام العام وحسن إدارة الحكومة.

المادة الثالثة عشر: يتعهد جلالة ملك العراق بأن يساعد بقدر ما تسمح له الحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الأمم لمنع المراض ومقاومتها.

المادة الرابعة عشر: يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام للآثار القديمة وخلال اثنا عشر شهرا من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ويكفل تنفيذه.

المادة الخامسة عشر: تعقد اتفاقية منفرة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين، ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى العراق ما يتفق عليه من المرافق العامة وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية جسيمة تقتضي الحاجة إلى العراق، وينص من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة وفي هذه السبيل.

المادة السادسة عشر: يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قد ما تسمح له تعهداته الدولية بان لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق بمقاصد جمركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدولة العربية المجاورة.

المادة السابعة عشر: في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض المر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص

عليها المادة (14) من قانون عصبة الأمم، وإذا وجد في حالة كهذه أن هناك تناقضا في المعاهدة بين النص الانجليزي والعربي، يعد النص الإنجليزي هو المعول عليه.

المادة الثامن عشر: تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها للمجلس التأسيسي، ويظل معمولا بها لمدة 20 سنة، وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة فإذا رأى الفريقان الساميان المتعاقدان انه لم يبقى من حاجة إليها تعد منتهية.

الملحق رقم (02): برسي كوكس percy cox

Source: Ali A.Allawi. FAISAL OF IRAQ. YALE University PRESS NEW, HAVEN And LONDON, 2014, p21.

الملحق رقم (03): الملك فيصل الأول

Source: Ali A.Allawi. FAISAL OF IRAQ. YALE University, opcit, p21.

الملحق رقم (04): صور متفرقة عن لانقلابات وقادتها

صور متفرقة عن الانقلابات وقادتها

الفريق بكر صدقي قائد انقلاب ١٩٣٦م

رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء العراقي الذي تم تنصيبه بعد انقلاب مايس ١٩٤١م مع الزعيم الالماني ادولف هتلر الداعم الاول للانقلاب

المصدر: وسيم رفعت عبد المجيد، المرجع السابق، ص 255.

الملحق رقم (05): صور من حياة الملك فيصل الثاني

المصدر: طارق إبراهيم شريف، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق، مصدر سابق، واجهة الكتاب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو طبيخ حسن، مذكرات محسن طبيخ 1910 – 1960 خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث، تحقيق جمال أبو طبيخ، دار الفارس للنشر والتوزيع، العراق، 2001.
2. أرسلان شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، دارين كثر، دمشق، 2001.
3. التريكي كامل عبد المجيد، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية، بغداد، 1991.
4. تشارل رتيب، صفحات من تاريخ العراق، تر: زينة جابر إدريس، الداري العربية للعلوم، بيروت، 2002.
5. الجعفري صلاح حمدي نوري السعيد وبريطانيا خلاف او وفاق، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع، حزيران 2005.
6. حسين ياسين ليلى، المعاهدات العراقية البريطانية الأولى العام 1022 والتوقيع عليها (د، ط)، (د، ث).
7. الحسيني عبد الرزاق، الثورة العراقية الكبرى، مؤسسة المحبين، ط1، 2000.
8. الحسيني عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي، ج1، ج2، ج3، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008.
9. الحسيني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج1، ج5، دار الشؤون الثقافية العامة، (د، م)، (د ،ت).
10. خوري فليب، سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 6- 192، 1945.، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1997.
11. خوري فيليب: سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 1920 – 1945، تر: مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1997.

12. رباط ارمون، التكوين للبيان السياسي والدستورين ترجمة حسن قيسي، مراجعة جورج كتورة، ج1، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 2002.
13. رياض الضمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1999.
14. زكي مأمون احمد، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921 – 1958، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة، دار الحكمة، لندن، 2011.
15. الشابندر موسى، ذكريات بغدادية العراق بين الاحتلال والاستقلال، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1993.
16. شريف طارق إبراهيم، سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 – 1958، أخر ملوك العراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
17. شريف عصام عزيز، مذكرات عزيز شريف، (د، ب، ن)، العراق، 2001.
18. شوكة ناجيك، سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894 – 1971، ج1، منشورات اليقضة العربية، بغداد.
19. عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والاسنان، نيويورك للترجمة والنشر، كرويدون (بريطانيا) 1992.
20. العلوجي عبد المجيد، العراق في رسائل المس بيل 1917 – 1926، ترجمة: جعفر الخياط، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2003.
21. علي أبو الطحين، ملك العراق الصغير فيصل الثاني، ط1، دار ومكتبة عدنان، دمشق، 2014.
22. الغريزي علي جواد قيس، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892 – 1965، دار الحوراء للطباعة، بغداد، 2006.
23. فرازفون باين، مذكرات فرازفون باين، ترجمة فاروق الحرير، ج2، ط1، بيروت.

24. الفياض عبد الله: الثورة العراقية الكبرى، مطبعة الارشاد، بغداد، ط1، 1963.
25. مذكرات فيض سليمان، تحقيق وتقديم، ع باسل سليمان فيض، مطبعة الأديب، بغداد، 2000، ط4.
26. المس غير تردبيل: فصول من تاريخ العراق الحديث القريب، ترجمة، جعفر الخياط، كاليفورنيا، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، (د، ث).
27. الناصري طارق، عبد الاله الوصي على عرش العراق 1939 – 1958، حياته ودوره السياسي، ج1، المكتبة العالمية، بغداد، 1990.
28. الهاشمي طه، مذكرات طه الهاشمي 1919 – 1943، تحقيق خلدون ساطع الحصري، ج1، ط1، بيروت، 1967.
29. ولسن ارلوند، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، 1971.
30. ويلاردالندا فليب، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار اكشان للطباعة، لبنان، 1949.

المراجع:

1. أحمد ابراهيم خليل، حميدي جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر، (د، م)، الموصل، 1989.
2. أحمد كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسات تحليلية، ط1، منشورات مكتبة البادسي، 1987.
3. أحمد محمود رزوق الحركة الكردية في العراق د،ر البارزانين في طريق الحكم الذاتي 1918 -1968- 1974
4. أحمد محمود رزوق: الحركة الكردية في العراق، دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

5. الأدهمي محمد مضفر، المجلس التأسيسي العراقي، مطبعة السعدون، بغداد، 1976.
6. الأدهمي محمد مظفر: الأبعاد القومية لثورة مايس 1941 في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، 2009.
7. براو جي كلبرت، قوات الليفي العراقية 1915 – 1932، تر: مؤيد ابراهيم الوندواوي، مطبعة شقان السليمانية.
8. بطاط وحنا: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1990-1995.
9. بطاط وحنا: العراق الشيوعيون والعبثيون والضباط الأحرار، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، .1992
10. البياتي فلاح محمود خضر، مدينة الهندية (طويريج) في العهد الملكي 1921 – 1958، ج2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق، 2011.
11. التميمي حمدان حميد: البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، بغداد، 1975.
12. الجعفري محمد حمدي: بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 -1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، .2000
13. الجناسي عبد الهادي: الأمير عبد الإله 1939 – 1958، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
14. حداد عمال عثمان: حركة رشيد علي الكيلاني 1941، المكتبة العصرية للنشر صيدا (د، ت).
15. حسين فاضل وآخرون: تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة، بغداد، 1980.
16. الحصري ساطع أبو خلدون: مذكراتي في العراق 1927 -1941، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، يونيو 1968.

17. حميدي جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، ط1، دار ومكتبة رنات للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.
18. الدر محمود: الحرب القومية البريطانية، ط1، بيروت، 1969.
19. ديب كمال، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2013.
20. ديفيد فروم كين ومنذر الحايك: نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، تر: وسيم حسن عبدون، ط1، 2015.
21. رجاء حسين الخطاب: تأسيس الجيش العراقي وتطوره السياسي من 1921 – 1940، بغداد.
22. رحمان شهاب أحمد، الاغتيالات السياسية في العراق 14 تموز 1958، مطبعة الحاج هاشم، أربيل، 2013.
23. زكي أحمد مأمون: ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921 -1958، دار المكتبة، لندن، 2011.
24. سعيد محمد أمين: ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، مكتبة مديولي، 1999.
25. سلمان عصفور محمد: تاريخ العراق المعاصر 1914 -1968، دراسة في الجانب السياسي، (د، ن)، (د، ن).
26. شاكر محمود، التاريخ الإسلامي "التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924 -1991، المكتب الاسلامي، بيروت، 1992.
27. شيخ الغنيمي رأفت ونوار عبد العزيز: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتب، 1996-1997.
28. صالح زكي: مقدمة في دراسة التاريخ المعاصر، مطبعة الرابطة، دار المعلمين، بغداد.

29. الطائي عباس صالح، شيخ عمر العلوان ودوره الوطني في تاريخ العراق المعاصر، جامعة أهل البيت، كلية الآداب.
30. طقوس محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015.
31. العارضي جبار محسن: 90 عاما على ثورة العراق التحررية الوطنية 30 حزيران 1920، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2010.
32. العارضي جبار محسن: نافذة على التاريخ السياسي المعاصر من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي 1917 –2003، ط2، بغداد، 2012.
33. عبد السلام عماد وموسى علاء: عهد المماليك والأسر الحاكمة، العراق في التاريخ والحرية للطباعة، بغداد، 1983.
34. عبد اللطيف كامل عبد المجيد: المختصر في تاريخ الوطني العربي المعاصر 1914 –1993، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، بغداد، 2013.
35. عبد المجيد وسيم رفعت، العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق 1921 –2003، دار الجوهري، بغداد، 2015.
36. العدول جاسم محمد حسن وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015.
37. العربي عسى خالد: مشكلة شط العربي في ضل المعاهدات والقانون، بغداد، 1980.
38. العقيلي تقي مجيد طارق: مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط1، مؤسسة ثائر العصامي، العراق، 2016.
39. العكام عبد الأمير: الحركة الوطنية في العراق 1921–1933، مطبعة الآداب، النجف، 1975.

40. العكيدي بشار فتحي جاسم: صراع النفوذ البريطاني الأمريكي في العراق 1939 – 1958، دراسة تاريخية سياسة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
41. العمر صالح فاروق: العلاقات البريطانية العراقية، 1922 –1948، دار مكتبة البصائر لنشر وتوزيع
42. العمر فاروق صالح: حول سياسة بريطانيا في العراق 1913 –1921، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1977.
43. العمري خيري: الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، مطبعة دار المعارف، بغداد، 1979.
44. فاضل حسن، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الانجليزية التركية في الرأي العام، ط 3، مطبعة اشبيلية، بغداد.
45. فرعون مزهر فريق: الحقائق الناصعة في الثورة العراقية 1920، ط2، بيروت.
46. كورية يعقوب يوسف: انجلترا في حياة فيصل الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998
47. لونكريك همسلي ستيفن، العراق الحديث، 1900–1950، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج2، بغداد، 1988.
48. محمد بشير رؤوف سعيد: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1936 – 19451، ط1، مكتبة العربية، 1988.
49. مفرج جعفر الطفي: الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي، 1933–1939، بغداد، 1987.
50. منسي محمود صالح: الشرق العربي المعاصر " القسم الأول الخصيب، (د، د)، (د، م)، 1990.

51. الموسوي كاظم: صفحات من التاريخ السياسي، ط 4، نشر وتوزيع إلكتروني، العراق، 2003.
52. مير البصري: أعلام الوطنية والقومية العربية، دار الحكمة، لندن، 1999.
53. الناصري عقيل: الجيش، السلطة في العراق الملكي 1921–1958، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، سوريا، 2000.
54. هاشم كاطع وآخرون عبد الأمير محمد: المصالح البريطانية في الخليج، مطبعة الارشاد، بغداد، 1988.
55. الوردي علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث من 1914 – 1918، ج6، المكتبة الوطنية، بغداد، 1974.
56. ياغي اسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.
57. يحي جلال: العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965.
58. اليوناني عبد الفتاح ومحمد غانم: الكرد والأحداث الوطنية، العلاقات خلال العهد الملكي 1921 –1958، ط1، دار البريز للطباعة والنشر، العراق، 2005.

المجلات والدوريات:

1. أمين حسين: مجلة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق، العدد الأول.
2. انوار ناصر حسين: علي آل بازر كان وأثره الفكري والاداري في العراق، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26 (3)، جامعة بغداد، 2015.
3. البياتي حضر محمد وعبيد حسين عبد الكريم: سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الشرق الأوسط 1917 – 1920 "مجلة كلية التربية الأساسية "، العدد6، جامعة بابل، العراق، 2012.

4. الجيلاوي حمزة ايناس: الموظفون البريطانيين في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب 1914 –1932، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد7، منشورات جامعة بابل، العراق، 2012.
5. خضر البياتي محمود فادح: أساليب السياسة البريطانية في العراق 1917 –1920، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية.
6. رشيد كاظم مهند: المؤسسة العسكرية في العراق 1921 –1941، دراسة تاريخية جامعة الكوفة، كلية الآداب.
7. الروسان عارف ممدوح: العراقيون والاحتلال البريطاني للعراق 1914 –1918، جامعة اليرموك.
8. زويد ذو النون عبد الرحيم: الاحتلال البريطاني الثاني للعراق 1941، مجلة آداب الفراهيدي جامعة الأنبار، كلية الآداب، العدد 4، أيلول 2010.
9. السامرائي مهدي علو محمود أحمد: أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني 1914 –1920، مجلة كلية التربية، المجلة 16، العدد 9، جامعة تكريت، 2009.
10. الصالحي مير فاهم حنان: الدعايات الاجنبية خلال حركة 1941 في وثائق وزارة الداخلية، جامعة القادسية، كلية الآداب، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد 20.
11. عطر غني شاكر وئام: موقف الملك غازي سياسة بريطانيا اتجاه العراق 1933 – 1939، مجلة كلية التربية للبنات، مجلة 26، بغداد، 2015.
12. عمير تركي الحسن، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية، عوامل الانحياز ودواعي الاخفاق، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، العراق، 2015.

13. فاهم نعمت ادريس، واقع الحياة السياسية في العراق، جامعة واسط، كلية التربية، (د، ت) .
14. قاسم مهدي حمزة، أحداث العراق 1941 – 1958 في الصحافة، مجلة كلية التربية، العدد 30، جامعة المثنى، 1994.
15. كامل جلال جودة وطه حسين أحمد: مختصر تاريخ العراق السياسي 1921 – 1958، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مجلة 15، العدد 5، حزيران 2008.
16. كامل جلال جودة: العراق بين معاهدتي 1930 –1948 (دراسة تاريخية)، جامعة تكريت، كلية الأدب.
17. لوكيك ستيفن: أحداث العراق السياسية 1932 – 1958، مجلة الأفاق العربية، طبع في بغداد العدد 87، 1966.
18. المحمداوي عاصون مزهر حسن: الأوضاع الاقتصادية في العراق، جامعة المستنصرية للدراسات العربية 2019.
19. المشهداني كريم محمد علي: نظام حيازة الأراضي في العراق وانعكاساتها السياسية والاجتماعية 1914 –1965، رؤى وتحليلات اقتصادية معاصر، مجلة ميالي، العدد56، العراق.
20. نصار عبد الحسن عباس عبد العظيم: ثورة العشرين في العراق عوامل الانطلاق ومظاهر السخط الجماهيري، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات.

الرسائل الجامعية:

1. 7عبد اللطيف عبد المجيد كامل، دور فيصل في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1920–1933، اطروحة دكتوراه في التاريخ، اشراف كمال مظهر أحمد، جامعة المستنصرية، 1990.

2. الجبوري حسن فرح محمود فارس: وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة العراق، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف صالح 2. حسين عبد الله الجبوري، كلية التربية، جامعة تكريت، 2008.
3. جهيدة العابدي، التطورات السياسية في القرن 1920–1958، أطروحة ماجستير في التاريخ، اشراف محمد الطاهر، جامعة بسكرة، 2019.
4. شريف عزيز علاء: موقف الحوزة العلمية من النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1921 –1924، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير، آداب في التاريخ الحديث، المشرق ستار نوري العبودي، جامعة بابل، كلية التربية، 2007.
5. ضفار عبد الرزاق عامر: التطورات السياسية في العراق 1914 –1933، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا، 2016.
6. عائشة زلاص، السياسة البريطانية في العراق 1920–1958، اطروحة ماجستير في التاريخ، اشراف صالح جهر، جامعة تبسة، 2016.
7. العلي أحمد كاظم زينب: البصرة خلال ثورة مايس 1941، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1988.
8. عويد العكيدي عبد الله يوسف عمار: السياسة البريطانية اتجاه عشائر العراق 1914–1945، متطلبات شهادة دكتورة، فلسفة في التاريخ الحديث، اشراق غانم محمود الحفو، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002.

المعاجم والموسوعات

1. الزبيدي حسن لطيف كاظم: موسوعة السياسة العراقية (احداث، أحزاب)، ط2، المعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2013.
2. الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية والاقتصادية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2007.

الرسائل الجامعية:

1. الجيوري حسن فرح محمود فارس: وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة العراق، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمتعاصر، اشراق صالح حسين عبد الله الجيوري، كلية التربية، جامعة تركيث، 2008
2. شريف عزيز علاء: موقف الحوزة العالمة يمن النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1921 –1924، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير، آداتب في التاريخ الحديث، المشرق ستار نوري العيودي، جامعة بابل كلية التربية 2007
3. ضفار عبد الرزاق عامر: التطورات السياسية في العراق 1914 –1933، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات العليا، 2016
4. عائشة زلاص / السياسة البرطانية في العراق 1920–1958، اطروحة ماجستير في التاريخ اشراف صالح جمهر، جامعة تبسة، 2016
5. عبد اللطيف عبد المجيد كامل، دور فيصل في تأسيس الدولة العراقيى الحديثة 1921–1933 اطروحة دكتوراة في التاريخ، اشراف كمال مضهر أحمد، جامعة المستنصرية 1990
6. العلي أحمد كاضم زينب: البصرة خلال ثورة مايس 1941، رسالة ماجستير جامعة البصرة، كلية الآداب، 1988.
7. عويد العكيدي عبد الله يوسف عمار: السياسة البرطانية اتجاه عشائر العراق 1914–1945 متطلبات شهادة دكتورة، فلسفة في التاريخ الحديثق، اشراق غانم محمود الحقود، كلية التربية، جامعة الموصل 2002

المعاجم والموسوعات

1. الزبيدي حسن لطيف كاظم: موسوعة السياسة العراقية (احداث، أحزاب، ط2، المعارف للمطبوعات، بيروت لبنان، 2013
2. الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية والاقتصادية، دار الأحمدي للنشر القاهرة، 2007

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

اهـــــــــــداء

شكر وتقديـــر

مقدمة .....أ

الفصل الأول

التوجهات البريطانية لاحتلال العراق 1914-1920

المبحث الأول: أوضاع العراق قبل الاحتلال البريطاني..... 07

المبحث الثاني: بداية المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق..... 13

المبحث الثالث: مؤتمر سان ريمو وصك الانتداب على العراق 1920..... 15

الفصل الثاني

الانتداب البريطاني العراقي 1920-1939

المبحث الأول: ثورة العشرين العراقية 1920 19

1. ثورة العشرين..... 19
2. تشكيل الحكومة المؤقتة..... 21
3. تأسيس الجيش العراقي 23
4. إقامة النظام الملكي 25
5. تنصيب الملك فيصل ووفاته..... 28

المبحث الثاني: المعاهدات البريطانية العراقية ومشكلة الموصل..... 30

1. المعاهدة البريطانية العراقية 1922 30
2. انتخاب المجلس التأسيسي..... 32
3. مشكلة الموصل..... 34
4. المعاهدة البريطانية العراقية 1930 34

المبحث الثالث: سياسة بريطانيا اتجاه العراق بعد الاستقلال 37
1. استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم 1932..... 37
2. تنصيب الملك غازي ووفاته..... 37
3. انقلاب بكر صدقي..... 39

الفصل الثالث

ردود الفعل العراقية

المبحث الأول: الموقف الشعبي من الاحتلال البريطاني..... 45
المبحث الثاني: الموقف الشعبي من تنصيب الملك فيصل..... 48
المبحث الثالث: رفض الحركة الوطنية لمعاهدة 1920..... 52

الفصل الرابع

أثر الحرب العالمية الثانية على سياسة بريطانيا اتجاه العراق 1939-1945

المبحث الأول: تولي الوصي عبد الاله الوصاية واندلاع الحرب العالمية الثانية 56
المبحث الثاني: حكومة رشيد عالي الكيلاني والضغط البريطاني 1941 62
المبحث الثالث: حكومة المدفعي والضغط البريطاني 65
خاتمة..... 68
الملاحق 71
قائمة المصادر والمراجع..... 78
فهرس الموضوعات 92

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة بريطانيا في العراق 1920-1945 حيث احتلت بريطانيا العراق أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم نفذت مقررات سايكس بيكو ضمن اتفاقية سان ريمو 1920 وإخضاع منطقة الشرق الأوسط للانتداب البريطاني وكذلك تبعتها عدة ردود أفعال رافضة لهذا الواقع، وكانت هناك عدة معاهدات دفعت كل التطورات المتلاحقة إلى خوض معارك للتحرر والاستقلال.

استخدمنا في هذه الدراسة المنهجي التاريخي لإبراز أهم الأحداث في تلك الفترة، إضافة إلى المنهج الوصفي لوصف الوقائع السياسية، ومن ثم توصلت الدراسة بموجب قرارات سان ريمو 1920 تم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني مما أدى إلى سخط الجماهير الشعبية وتفجير الثورة العراقية المعروفة بثورة العشرين التي زعزعت الكيان البريطاني وحققت الأهداف، تعد معاهدة 1930 من أهم الاتفاقيات بين العراق وبريطانيا لانهاء الانتداب ومهدت لترشيح العراق في عصبة الأمم إلا أنها حفظت مصالح البريطانية في العراق بعد احتلاله، لتهيئته ليصبح جزئ منها ويخدم مصالحها ويحقق أهدافها "السياسة البريطانية في العراق 1920-1945".

Résumé:

Cette étude vise à identifier la politique britannique en Irak 1920-1945, où la Grande-Bretagne a occupé l'Irak pendant la Première Guerre mondiale, puis a mis en œuvre les décisions de Sykes-Picot dans le cadre de l'accord de San Remo de 1920 et soumettant la région du Moyen-Orient au mandat britannique, ainsi que plusieurs réactions qui ont rejeté cette réalité, et il y a eu plusieurs Traités qui ont poussé tous les développements successifs à mener des batailles pour la libération et l'indépendance.

Nous avons utilisé dans cette étude méthodologique historique pour mettre en évidence les événements les plus importants de cette période, en plus de la méthode descriptive pour décrire les réalités politiques, puis l'étude réalisée selon les décisions de San Remo 1920. L'Irak a été placé sous mandat britannique, ce qui a conduit au mécontentement des masses populaires et au bombardement de la révolution irakienne connue sous le nom de vingtième révolution qui a perturbé L'entité britannique a atteint ses objectifs. Le Traité de 1930 est l'un des accords les plus importants entre l'Iraq et la Grande-Bretagne pour mettre fin au mandat et ouvrir la voie à la candidature de l'Iraq à la Société des Nations, mais il a préservé les intérêts des Britanniques en Iraq après son occupation, afin de le préparer à en faire partie, à servir ses intérêts et à atteindre ses objectifs, la << politique britannique en Iraq 1920-1945 >>.